





الحمد لله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 اللهم صل على سيدنا محمد عبدك وعلينا اله واصحابه وسلم اللهم علمني  
 ما ينفعني وتقبل مني امين **الحمد لله** العلي بالذات عما سواه من العلي  
 الجواد الرحيم العزيز الحكيم المقدم المونخر الملك الحق المبين **واشهد**  
 انه لا اله الا الله القابل لما نزلنا شي اذ اردناه ان نقوله له كن فيكون  
 فيه بهذه الاصاغة على ان التكوين للاشياء ليس من احدية الذات  
 بل من احد يجمع الاسما فيها ولها التقريف والايجاد لكل ذي حركة  
 او سكون **واشهد** ان سيدنا محمد عبده ورسوله الفاعل لما  
 نبي الرحمة وصاحب المقام المحمود الصادق الامين **المخاطب**  
 خطاب المرتل الجبريك كيف مد الظل المسبب على ان الظل والنفس  
 الرحمانى مد ود على الحقائق بحكم المسببية والاختيار من النور  
 ذي القوة المتين **صل الله عليه وسلم** صلاة وسلاما فادنى  
 البركات على الافاق والافق من فضل الله الولي الحميد المزل  
 من الزن المالمعين وعلينا اله واصحابه والتابعين لهم باحسان  
 وورثته حاله وعلما عدد خلق الله بدوام الله اخر الخالقين  
**اما بعد** فانك ايها التاه من بهمة لطلب الدك  
 حقق الله لك الا بالوايدك الله نور الارض والسماء **ابيد**  
 عباده الاوليا في عافيه امين قد ذكرتم في كتابكم المكرم ما فيه  
 الطلب للجمع بين كلامي الشريطين امام الحقيقين ولسان المرحوم  
 الشيخ محيي الدين محمد بن جليل بن العربي الخاتمي قدس سره وتكميله  
 الفرد المحقق المنفع الشيخ صدر الدين محمد بن اسحاق الرومي  
 القوندي قدس سره ونفعنا بهما وبعلومهما والمحيين امين  
 حيث قلتم رايته في كلام حضرة الشيخ بن العربي انه يلش

الى الكهل من يقول بان الواحد لا يصدر منه الا الواحد وحضرة  
 الشيخ صدر الدين القوندي يقول الحكم اصابوا في هذا القول  
 الا انهم اخطوا في الذي صدر اولافانهم قالوا الصادر الاول  
 هو العقل الاول وليس كذلك بل الصادر الاول هو الوجود العا  
 فانه احد الشريطين انكر والاخر صدق وانكر شيئا اخر مع هذا  
 الحكم يقولون في الصادر الاول انه من الموجودات الخارجية والوجود  
 العام ليس من الموجودات الخارجية من جوامع لطفكم وشغقتكم  
 وعلى حسب وعدم ان تليينوا لنا اما بالترجيح او بالتوفيق عا  
 المساوية عندكم انتهى **فانقول** وبالله التوفيق وبيده  
 ملكوت التحقيق الذي عندي انه لا خلاف بين الشريطين في  
 الله بهما ويظهر ذلك بتقل بقصصهما في هذا المعنى والتبني  
 على موافقتهما ولكني احببت نقل كلام الشيخ قدس سره  
 التنبيه على ما خذ علوم اهل الله وخاصته قبل الم شروع  
 في المقصود **فانقول** وبالله التوفيق الحكيم الود ود قال  
 الشيخ محيي الدين قدس سره في الباب **١٧** لا علم الا العلم  
 الماخوذ عن الله فهو العالم سبحانه وحده والمعلم الذي لا يدخل  
 على المعلم منه فيما يخذ عنه شبهة ونحن المقلدون له والذي  
 عنده حق فنحن في تعليله فاما اياه فيما علمنا به او لياسم العلم  
 من اصحاب النظر والفكر الذي قلده فيما اعطاهم **لا جرم**  
 انهم لا يزالون مختلفين في العلم بالله والانبيا كثر **فانقول**  
 وتباعد ما بينهم من الاعصار لا خلاف بينهم في العلم بالله لانهم  
 اخذوه عن الله وكذلك اهل الله وخاصته والمتأخرون يثبت  
 المتقدم ويثبت بعضهم بعضا ولولم يكن ثمة الا هذا الكافي



ووجب الاخذ عنهم وقال في الباب الثاني وما عندنا خلا  
 فان الحق الذي نأخذنا العلوم عنه تجلو الفكر والاستعداد  
 لقبول الواردات هو الذي يعطينا الامر على امسه لا يتكوي من  
 غير اجمال ولا حيرة فنعرف الحقائق على ما هي عليه لا تخفى في شي  
 منها فنحن هناك هو علمنا والحق علمنا ورتابنا محفوظا مضمونا  
 من الخلل والاجمال والظواهر التي وقال في الباب **السادس**  
 محي من قابل كن لعدم والذي قيل له لم يكن ثم ان كان  
 فلم قيل له ليكن والكون ما لا يتقسم فلقد ابطال كن قرة من  
 دل بالعقل عليها وحكم كيف للعقل دليل **والذي**  
 قد بناء العقل بالكشف اهدم فتخاة النفس في الشرع فلا  
 يكن انسانا راي ثم حرم واعتصم بالشرع في الكشف  
 فقد فاز بالخير عبيد قد عصم اهل الفكر ولا تجمل به  
 واتركه مثل محرم في ضم ان للفكر بقا ما اعتصم  
 به فيه تك شخص ما قد رجم كل علم يشهد الشرع له  
 هو علم فيه فليقتصر واذا خالف العقل فقل طورك  
 الزم ما لك فيه قدم ان له علوما جمة بالعلم ان يعلم لم  
 يعلم التكليف منها والتقي عن حمارها رفعه سلطان كره  
 مثل ما قد جعل اللوح الذي يحفظ فيه من علم العقل  
 انتهى وانما امر ان يقال للعقل اذا خالف الشرع طورك الزم  
 ما لك فيه قدم لقوله في مقدمه الفتوحات ان للعقول  
 حد اتفق عنده من حيث ما هي منكورة لا من حيث  
 ما هي قابلة فنقول في الامر الذي يستحيل عقلا فلا يستحيل  
 نسبة الهيئة كما نقول فيما يجوز عقلا فلا يستحيل نسبة

الهيئة

الهيئة انتهى بوصفه قوله في الباب الثالث واما القوة المفكرة  
 فلا يفكر الانسان ابدا الا في اشياء موجودة عنده تلقاها من  
 جهة الحواس واولا العقل من الفكر منها في خزانة الخيال  
 يجعل له علم الخريدته وبين هذه الاشياء التي فكر فيها ساء  
 سية ولا مناسبة بين الله وبين خلقه فاذا لا يجمع العلم  
 به من جهة الفكر واما القوة العقلية فلا يصح ان يدركه  
 العقل فان العقل لا يقبل الا ما علمه بديهة او ما اعطاه  
 الفكر وقد بطل ادراك الفكر له فقد بطل ادراك العقل  
 من طريق الفكر ولكن بما هو عقل انما جده ان يعقل وينطق  
 حاصل عنده فقد يسهل الحق المعرفة به فيعلقها بان  
 عقل لا من طريق الفكر هذا ما لا يمنع فان المعرفة التي  
 فيها الحق لمن يشاء من عباده لا يستقل العقل باذنه  
 ولكن يفعلها فلا يقوم علمها دليل ولا برهان لانها ورا  
 طورية ارك العقل انتهى الذي من منه اذا اعتهد بهذا  
 فنقول قال الشيخ صدر الدين القوي قدس سره  
 في النصوص ما قصه غيب هو الحق اشارة الى اطلاقه  
 باعتبار الانقياد ووجهه الحقيقة الماحية جميع  
 الاعتبارات والاسماء والصفات والنسب والامتناعات  
 عبارة عن تفعل الحق نفسه وادراكه لما من حيث  
 نفسه وهذا التفعل والادراك التقييني وان كان  
 على الاطلاق المشار اليه فانه بالنسبة اليه تقييني الحق في تفعل  
 كل متفعل وفي كل تجل تقيين مطلق وانه اوسع التهيئات وهو  
 مشهور الكل وهو التجلي الذاتي وله مقام التوحيد الاعلى وبند



الحق تعالى تلي هذا النقيض والمبدسة هي متحد الاعتبار  
ومنع النسب والامناقات الظاهرة في الوجود والباطنة  
في عرصة العقلاء والاذهان والقول فيه انه بمجرد مطلق  
واحد واجب هو عبارة عن تعيين الوجود في النسبة العلية  
الذاتية الالهية والحق من حيث هذه النسبة يسمى عند  
المحقق بالمبدأ الامن حيث نسبة غيرها فانهم هذا وتنبؤ  
فقد ادرجت لك في هذا النسخ اصل المعاني والاعية  
والله المرشد انتهى وقال في تفسير الفاتحة ان الواحد  
من حيث هو واحد لا يكون متبعا للكثرة من حيث هي  
كثرة اذ لا يجمع ان يظهر من شيء كان ما كان ما عناه من  
حيث الحقيقة ولا يخفى منافاة الوحدة للكثرة والواحد  
للكثير فتعذر صدور واحد منهما عن الاخر من الوجه الثاني  
لكن للواحد والوحدة نسبت متعددة وللكثرة لحيث  
فهي ارتبطت احدهما بالآخر في لواحق فبالجامع المذكور  
وصورته فيما نروم بيانه ان للواحد حكيم احدهما  
كونه لنفسه فحسب من غير تعقل ان الوحدة صفة له  
او اسم او نعت او حكم ثابت او عارض او لازم بل يعني  
كونه هو نفسه هو الحكم الاخر هو كونه يعلم نفسه  
بنفسه ويعلم انه يعلم ذلك ويعلم وحدته ويرتبته  
وكون الوحدة نسبة ثانية له او حكما لازما او صفة  
لا يشارك فيها ولا تصح لسواه وهذه النسبة هي حكم  
الواحد من حيث هي نسبة ومن هنا يعلم ايضا نسبة  
الغني عن التعلق بالعام ونسبة التعلق به ومن هذه

النسبة

النسبة انتشارات الكثرة من الواحد بموجب هذا التعدد  
النسبي انتهى وقال في التفسير ايضا ان الحق من حيث ذاته  
واحديته غني عن العالمين لا يناسب شيئا ولا يرتبط به  
ولا يناسبه اي شئ ولا يتعلق به فان التعلق والمناسبة  
انما ثبتت من جهة المراتب بحكم التضاييف الثابت بين الاله  
والمالوه وقد مر ان الاثر لا يصح بدون الارتباط والارتباط  
لا يكون الا للمناسبة فتدكر انتهى وقال في مفتاح الغيب  
والحق سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصدر عنه  
الواحد لاستحالة اظهار الواحد غير الواحد وذلك  
الواحد عندنا هو الوجود العام المفاض على عيان المكونات  
ما وجد منها وما لم يوجد مما سبق العلم بوجوده وهذا هو  
مشارك بين العلم الاعلى الذي هو اول موجود المسمى ايضا  
بالعقل الاول وبين سائر الموجودات الى ان قاله وليسميته  
وجودات بل الوجود واحد وان مشترك بين سايرها  
مستفاد من الحق سبحانه وتعالى ثم ان هذا الوجود  
الواحد العارض للمكانات المخلوقة ليس بغير في الحقيقة  
للوجود الحق الباطن المجرد عن الاعيان والمظاهر الا ينسب  
واعبارات كالظهور والتعريف والتعدد الحاصل بالافتراق  
وقول حكم الاشتراك ونحو ذلك من النعوت التي تلحقه بوا  
التعلق بالمظاهر ويبدو مظاهر الوجود باعتبار اقترانه  
وحضرة تجليه ومثل تدليه العا الذي ذكره النبي صلى  
الله عليه وسلم مقام التنزل الرباني ومنبعه الوجود الذاتي  
الرحاني عن غيب الوهية وجواب عن الآية انتهى وقال

سطة



في النصوص اعلم ان الحق هو الوجود المحض الذي لا يخلو  
فيه واحد واحد وحدة حقيقة لا تتقل في مقابلة كثرة  
ثم قال والحق سبحانه من حيث وحدة وجوده لم يصد  
عنه الا واحد لاستحالة اظهار الواحد وابعاده من حيث  
كونه واحدا ما هو اكثر من واحد لكن ذلك الواحد عندنا  
هو الوجود العام الناصر على اعيان المكنونات ما وجد  
منها وما لم يوجد مما سبق العلم بوجوده وهذا الوجود  
مشارك بين العالم الاعلى الذي هو اول وجود المسمى  
ايضا بالعقل الاول وبين سائر الموجودات ليس كبقية  
الفلاسفة الجان قال ثم ان هذا الوجود الواحد العارض  
للممكنات المخلوقة ليس بمباين في الحقيقة للوجود الحق  
الباطن المجرد عن الاعيان والظاهر لا ينسب واعتبارات  
كالظهور والتعريف والتعدد والحاصل بالافتراض وقبول  
حكم الاشتراك وتوحد ذلك من النعوت التي تلحقه بامنة  
التعلق بالمظاهر المانتهى وقال في الفلكوك والتحقيق  
اذا ان تأثير كل يؤثر في كل متأثر موقوف على الارتباط  
ولا ارتباط بين شيئين او اشياء الانسابة او امر مشترك  
بينهما ولا ارتباط بين الاحدية الذاتية من حيث تجردها  
عن الاعتبارات وبين شي اخر فوضع ان معدييه  
لحق ونسبة صدور شي واذا شاعته انما تصح من حيث  
الواحدية التي هي مشرع الصفات والاسماء التي لها الكثرة  
النسبية انتهى وقال قدس سره في مفتاح الغيب والحجة  
لا تتعلق بوجوده اصلا لاستحالة طلب الحاصل ثم قال اعلم

ان الحق سبحانه من حيث اسماء الذاتية التي لا توجه لها الى امر  
وتأثير بدو بها بحسب كل مرتبة وحقيقة قابلة اجتماعا  
وحدا بينا في الظاهر لا في الباطن مظهر ان كان من سرها نتيجة  
خامسة لتتم حكما باعتبار ويضاف الى الممكن المحض من حيث  
كونه وفي مرتبة ظهور وتبين وبحسبه وتسمى ايضا باعتبار اخر  
مزايا في الحضرات الربانية ومنها خامسا وتجديا ظاهرا وظهر  
اسما وتوحد ذلك ثم قال ان الاسم ارحمان باعتبار انسابه  
في الخلائق الممكنات المعلومة وظهورها به ونفسه وتقدمه  
بحسبها مع وحدته في نفسه ليس عند اهل التحقيق نفسا  
كما نطق به النبوة ثقبها ثم قال فالنفس من حيث مطلق  
المسورة الوجودية الظاهرة اي المسمى بمرتبة العاقل والمو  
ظهر عن الاجتماع الاسماي الاميل المذكور من حضرة باطن  
النفس وروحه انتهى وقال الشيخ محيي الدين قدس سره  
في الباب الثاني في معرفة النفس بفتح الفاعل ان الموجودات  
هي كلمات الله التي لا تتغير الجان قال ان الحق تعالى يسمى بالظلم  
والباطن فالظاهر للصورة التي يتحول فيها والباطن للمعنى  
الذي يقبل ذلك التحول والظهور في تلك الصورة فهو عالم  
الغيب من كونه الباطن والشهادة من كونه الظاهر وقد  
اعلمك ان العالم لسمعة الهيبة على صورة حق ورد في المعجم  
ان الله خلق ادم على صورته وهو الانسان الكامل المحتمل  
الظاهر بمقتضى الكون كله حديثه وقديمه ولما ذكر الله  
تعالى عن نفسه انه الظاهر وانه الباطن وان له كلاما  
وان له كلمات ذكر انه نفسا من الاسم الرحمن فعملنا ان الله



ما اجزنا بذلك الالتفات على حقائق الامور بان على الصورة ه  
فتقبل جميع ما ينسب اليه الالهية اليها على السنة رسلا وكتبها  
المتولة فلما عرف الله تعالى انه باطن وظاهر وله نفس وكلمة  
وكلمات نظرونا ما ظهر عن ذلك ولم ينسب اليه ذاته النفس و  
يجد منه فقلنا عين النفس هو العالم الذي كان له قبل ان يخلق  
المخلق الذي ما فوقه هو او ما تحته هو لم يكن غير نفس الحق  
فمنه تكون الهوام قال ورد في الحديث الصحيح بشقعة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نقلا عن ربه عز وجل انه قال ما هذا  
معناه كنت كنزا فاجبت ان اعرف فخلقت الخلق وتعرفت  
اليهم فمرفوف والحب لا يتعلق الا بشي يصح وجوده وهو غير  
موجود في الحال والعالم يحدث والله كان ولا شيء معه فظهر العالم  
نفس الرحمن ثم قال لولا وجود النفس واستعداد الخارج ما ظهر  
الحروف عين ولولا التأليف ما ظهر للكلمات عين فالوجود  
مرتبط ببعضه ببعض ثم قال فاذا علم المكن امكنه وهو في  
حال العدم كان في كرب الشوق الى الوجود الذي يعطيه  
حقيقته لياخذ بنصيبه من الخير فنفس الرحمن بنفسه  
هذا المخرج فاوجده وكان تنقيسه تنقيسه عند الالة  
حكم العدم فيه كل موجود سوى الله فهو ممكن فله هذه  
الصفة فنفس الرحمن هو المعطي صور المكنات الوجود كما  
اعطى النفس وجود الحروف والعالم كلمات الله من حيث  
هذا النفس وقال في **الباب الاسد** اعلم ان الله يوصف  
بالوجود ولا شيء معه موصوف بالوجود من المكنات اقول  
ان الحق هو عين الوجود وهو قوله عليه السلام كان الله ولا شيء

معه يقول الله موجود ولا شيء من العالم موجود فذكر عن نفسه  
بداهنا الاراعي ظهور العالم في عينه وهو انه تعالى يحب ان يعرف  
ليجود على العالم به عز وجل وعلم انه تعالى لا يعلم من حيث هو بية  
ولا من حيث يعلم نفسه وانه لا يحصل من العلم به تعالى في العالم  
الا ان يعلم العالم انه لا يعلم وهذا التقدير ليس في علمنا قال الصديق  
المعجز عن حرك الادراك ادراك اذ قد علم ان في الوجود امرالا  
وهو الله ولا سيما للممكنات من حيث ان لها اعيانا ثابتة لا  
موجودة مسبوقة لواجب الوجود في الارل ثم قال فلما انقضى  
لنا بالمحبة والمهبة حكم موجب الرحمة فخرج عنه سبحانه الالوهية  
التي وسعت كل شيء فاستجبت على جميع العالم ما كان منه وبما يكون  
الي ما لا يتناهي فاول صورة قبل نفس الرحمة صورة العمانى  
بخار رحاني فيه الرحمة بل هو عين الرحمة ثم قال ان جوهر ذلك  
الما قبل صور الارواح وهي الارواح المهمة ثم قال واما نقل  
العالم على الظهور والترتيب فارواح نورانية الهية مهيمة ه  
في صور نورانية خلقية ابداعية في جوهر نفس هو الماني جللتها  
العقل الاول وهو القلم الخ وقال في **الباب الاصل** حقيقة  
الخيال المطلق هو العالم وانتشاره من نفس الرحمن اي لانه صورة  
النفس اذ اظهر قال وجميع الموجودات ظهرت في العمانى او باليد  
الالهية او باليدى الا العمانى ظهوره بالنفس خاصة قلت  
وعلى هذا فان التنكير في قوله تعالى انا قولنا لشي اذ اردناه ان نقول  
له كن فيكون للنوعية كذا يقال للشي يصور من العمانى اعلم  
قال ولولا ورد في الشرع النصوص التي طلقتنا مع علمنا بان  
اي لان اطلاقه يوم ما ياتي التبريه وليس كذلك عند الحق بله

يعلم



بأن الحق له الاطلاق الحقيقي الذي لا يقابله تقييد فلا يقيده التجلي  
فيما شأ من العتود فلا تنافي الترتيب ثم قال وهذا العا اقر  
الموجودات الى الله الكائن عن نفسه اي لما من اول صورة قبلها  
نفس الرحمن صورة العا لقال وهو الحق المخلوق به كل شيء يسمى الحق  
لانه عين النفس والنفس له حكم الباطن اذا ظهر فله حكم الظاهر  
فهو الاول في الباطن والاخر في الظاهر وهو بكل شيء عليم فانه فيه  
ظهر كل شيء ثم ظهر في عين هذا العا ارواح الملائكة المهمة المخلوقة  
سمعت ما قلناه من تصورهما واما ملتهما حتى ظهر لك المراد منها  
بأن الله علمت انهما لا خلاف بينهما لانهما عليهما قايلا  
بأن الحق تعالى من حيث احديته الذاتية وحضائه الثاني عن  
العالمين ليس علة لشي من العالمين اذ لا ارتباط بينهما وبين  
شي من تلك الحبيثية لان الاحدية ماحية لجميع الاعتبارات  
والارتباط بالعالم من الاعتبارات وقايلا ان بان مبدسة  
الحق تعالى لشي من العالم انما هي من حيث الواحدية والاهمية  
التي هي منبع الاسماء والصفات وشمع النسب والاضافات  
وقايلا ان بان الصادر الاول هو النفس الرحاني الذي هو العا  
هو وجود العالم الخامس على الحقائق والرحمة الواسعة للكائنا  
وهو الخيال المطلق الحق وقايلا ان بان هذا الوجود العام الثاني  
مشارك بين العقل الاول وغيره وان الكل منه تعقت وتبين  
الي ما لا يتناهي لكونه صادرا من احدية جميع الاسماء المختلفة  
بالعموم والمفهوم والتقابل وغير ذلك فلهذا كان قابلا  
لكل صورة وقايلا ان بان هذا الوجود العام المعافى موجود في الخارج  
لانه السحاب الرقيق وان لم يكن شيها به من كل وجه لقوله صلي الله

عليه

عليه وسلم ما فوقه هو او ما تحته هو والسحاب فوقه هو وتحت  
هو ثم ليس معنى عمومية الكلية حتى يلزم ان لا يكون موجودا  
في الخارج بل المراد عموم تعلقه بالحقائق ما كان منها وما يكون  
بالافتراض مما يحسبها على وفق ما سبق بالعلم الازلي من الحكيم  
العليم ومعلوم ان عموميه بهذا المعنى لا ينافي كونه موجودا في  
الخارج وبالله التوفيق ذي المعارج **وص** او اما وجه  
نسبة الشيخ يحيى الدين قدس سره من يقول بان الواحد  
من كل وجه لا يصدر منه الا الواحد الى الجمل فيظهر من نقل  
مقصوده في هذا المعنى قال في مقدمة الفتوحات مسيلة  
لا يصدر عن الواحد من كل وجه الا الواحد وهل ثمة من هو  
على هذا الوضو ام لا في ذلك نظر للمصنف الى ان قال  
وكل فرقة من الفرق ما تعلمت لعمروا الوحدة من جميع  
الوجوه قايلا بان الواحدية انما ذلك في الالهية اي لا اله  
الا هو وهو صحيح لول عليه انتهى وحاصل المقصود منه  
انه لو كان ثمة من هو على هذا الوضو موجود الصواب لا يصح  
عنه الا الواحد لكنه ليس كذلك عند لان الحكم القايلي  
بهذا القول قايلا بان الاول تعالى بالحقة لسبب واضافات  
وسلوب ولعمدة الزمهم الشيخ في مقدمة الفتوحات مسيلة  
فقال مسيلة القايلا انما وجه من العلول الاول الكثرة وان  
كان واحد الاعتبارات ثلاثة وحدث فيه وهي عقله  
علته ونفسه واحكامه فنقول لمعرفكم يلزمكم في العلة  
الاولى اعني وجود اعتبارات فيه وهو واحد فلم تنعتم ان يصدر  
عنه الا واحد فاما ان تلووا صدور الكثرة عن العلة الاولى



او مدور واحد عن المعلول الاول واخص غير قابلين بالامر من  
انتهى وحاصله كما هو مذكور في الكتب الكلامية ان هذه كلها  
اعتبارات عقلية لا تقع علة للاعيان الخارجية فان جعلت  
شروطا تختلف بها احوال العلة المحم ان يقال لمماثل هذه  
الاعتبارات من السلوب والاضافات لاحقة للمبدأ الاول  
فيلزم ان يجوز بحسبها ان يكون الحق تعالى مصدرا لغيره  
فاعتبار الاعتبارات شروطا في المعلول الاول دون المبدأ الاول  
تحكم مع ما يلزم من ذلك ان يكون الحق تعالى من حيث احديه  
الالهية الملحقة للاعتبارات وغناه الفائق عن العالمين علة  
موجبة بالذات للمعلول وان لا يكون فاعلا بالاختيار وذلك  
بحال عند المحقق فقد قال الشيخ قدس سره في الباب عند  
ما قول ان الحق علة للمعلول كما يقول بعض المنظر فان ذلك  
غاية الجهل بالامرفان القابل بذلك ما عرف الوجود ولا هو  
الموجود انتهى وايضا حجة في المقدمة حيث قال مسيلة  
من وجب له الكمال الذاتي والفني الذاتي لا يكون علة  
لشيء لانه يودي كونه علة على التوقف على المعلول اي لان  
العلة والمعلول متضايفان وهما متكافيان ذهنا وخارجا  
فلا غنى لاحد منهما عن الاخر قال والذات مترجمة عن التوقف  
على شيء فكونها علما محال لكن الالهية قد تقبل الاضافات  
فترقا مسيلة الالهية مرتبة للذات لا يستحقها الا  
الله فطلبته مستحقها ما هو اي المستحق وهو ذات الحق  
تعالى طلبها اي الالهية والماتوه اي المتأثر من الاسماء  
الالهية بطلبها اي الالهية وهي تطلبه والذات

غنية عن كل شيء انتهى وقال في كتاب التعليلات في تجلي العلة  
رايت الملاح في هذا التجلي فقلت له يا حلاج هل يجمع عندك  
عليه له واشرت فتبسم وقال لي تريد قول القائل باعلة الله  
يا قديما لم يرزل قلت له نعم قال لي هذه قوله جاهل اعلم ان الله  
خلق العمل وليس بعلة كيف يقبل العلة من كان ولا شيء  
لو كان علة لا يرتبط بالعالم ولو ارتبط لم يجمع له الكمال تعالى  
الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا فقلت له هكذا اعرفه  
قال هكذا ينبغي ان يعرف انتهى وقال في كتاب سبحون للسبحون  
في سياق الرد على الفلاسفة وانكروا ان يكون الله تعالى  
فعل على الاعتبار وقال بعده لان واجب الوجود عندكم  
علة لا فاعل بالاعتبار انتهى وقال في الباب عند له حكم  
الارادة في وجودي هو المختار يفعل ما يشاء وقال في الباب عند  
لو كان علة لسارقه المعلول في الوجود وقد تأنر فتثبت  
الاسم للمقدم والمؤخر وقال في الباب عند بعد تهديد  
ولو اذ لك ما مع العالم ابتداء في الخلق وكان العالم سارقا  
لله في الوجود وهذا اليسر بمصيح في نفس الامر وكان مو  
صوفا في الارزله انه عالم قادر اي يتمكن من ايجاد الممكن لكن له  
ان يظهر في صورة ايجاده وان لا يظهر ثم قال قد تقدم  
العدم للمكانات نعمتا نقبالا ان الممكن يستحيل عليه الوجود  
ازلا فليس الا ان يكون اذ في العدم وصاق الكلام في ذلك  
الي ان قال ومن لم يكن له هذا الادراك فقد جزم ان العلم والمعرفة  
التي اعطاها الشعوب والكشف عما انتهى واذا سمعت ما نقلناه  
من كلامه قدس سره وتاملته ظهر لك ان الشيخ بقوله بان الحق



تعالى من حيث احدية الذات ليس بعد الشيء في العالم بل من حيث  
مرتبة الاسماء الطالبة للعالم لظهور آثارها فيه وسيلزم ان  
القياس بانه لا يصدر من الواحد من كل وجه الا الواحد قابل  
بان الحق تعالى من حيث احدية الذات علة موجبة  
للذات للمعلوم ويلزم من ذلك ان يكون الحق تعالى من حيث  
الذات من حيث العالم الامن حيث اعتبارات الاسماء والصفات  
ويلزم من ذلك ان لا يصح له الكمال الذاتي والغني الذاتي  
عن العالمين لكن اللازم باطل شرعا وكشفا بل وعقلا ايضا  
لان الحق تعالى عنده الحكم الكامل لذات ايدضا فافهم قال الاول  
تعالى تام وفوق التمام اما الاول فمحمول كل ما من شأنه  
ان يحصل له واما الثاني فلا فاضته على الغير كل ما يمكن  
حصوله بحسب استعداده انتهى وظاهر ان من قال  
في الله تعالى قولا باطلا شرعا وكشفا بل وعقلا ايضا كان  
حاجلا بما يستحق له الذات العلية من الكمال وان ظن ان  
ذلك هو الكمال التام وبالله التوفيق ذي الجلال والاکرام  
**تم** يتاخر اقسام ابن سينا في قوله بامتناع صدور  
الكثرة من المبدأ الاول بلا واسطة وفي قوله بيان المبدأ  
الاول علة موجبة بالذات للمعلوم بما هو مذكور في كلامه  
اما الاول فلا يله قال في الاشارات ان كل ما يعقل فانه ذات  
موجودة تتقرر فيها الجلايا العقلية تعريشي في شيء اخر  
ثم قال ان واجب الوجود لما كان يعقل ذاته بداته ثم  
يلزم قيوسته عقلا بذاته لذاته ان يعقل الكثرة جاز  
الكثرة لازمة متأخرة لادخله في الذات متقومة بها.

ذكره

وكثرة اللازم من الذات مباينة لامتس الوحدة قال الشارح  
المحقق والخامس فيه ان الواجب واحد ووحدة لا تقول بكثرة  
المورد المعقولة المنتقاة فيه ثم قال ولا شك ان القول يقترب  
لوازم الاول في ذاته قول يكون الشيء الواحد فاعلا وقابلا معا  
وقول يكون الاول موصوفا بصفات غير انسانية ولا سلبية  
الواحد اعتراضاته والمقصود انه تخرج بانه يلزمه القول  
بشدة الجهات الغير الانسانية في الاول تعالى المستلزم من  
له طلال كونه واحد من كل وجه ولجواز صدوره الكثرة منه  
تعالى بلا واسطة بل يلزمه القول بصدوره الكثرة منه  
تعالى بالفعل دفعة لان علم الله تعالى بالاشياء دني وان كانت  
الاشياء بمقتضى الحكمة الالهية مرتبة في ذواتها وقد قال  
في المعينات الشفا هو يعقل الاشياء دفعة من غير ان يتكرر  
بها في جوهره او يتصور في حقيقة ذاته بمورد ما انتهى  
اي من غير ان يكون تلك المورد اخله في الذات فان في الا  
كون الاول مستورا في حقيقة ذاته بمورد ما اي كونها  
دخله في الذات كانه في الاشارات ولم ينفه ما التزمه  
في الاشارات من صحة قيام الكثرة به تعالى اذ لم يتكرر بها  
في جوهره فقد لزمه القول بصدوره الكثرة منه تعالى بلا  
واسطة دفعة مع بقاء الاعتراضات التي اوردتها الشارح  
فان قلت القول بتوافق كلاميه في الشفا والاشارات يخالف  
ما حكم به الاستاذ جلال الدين الدواني بخلافها حيث قال  
في شرحه للمعقبات العمودية المسماة عيون الجواهر طاهر اشارات  
الاشارات تشتمل ان المورد العلية قائمة بذات الحق تعالى لكن قد



صرح في الشفا بنقيه حيث قال هو العقل الاشياء دفعة من غير  
 ان يتكثر بها في جوهره او يتصور في حقيقة ذاته بصورها الخ  
 قلت ليس في هذا الكلام دفعي بنفي القيام بذاته تعالى اذ ليس  
 فيه الاتيان بتكثرها في جوهره او يتصور بصورها في حقيقة  
 ذاته والمفهوم المتبادر من هذه العبارة نفي كونها اجزا لان  
 كونها اولا حق ولا يقع هذا حق الانضمام الانبثاق ما يحتاج من  
 كلامه في هذا الفصل فنقول وبالله التوفيق قال في الفصل  
 السابق من المقالة الثامنة في الالحيات الاول تعالى يعقل  
 الاشياء فحة واحدة من غير ان يتكثر في جوهره بها ويتصور  
 في حقيقة ذاته بصورها بل يفيض عنه صورها معقولة  
 ثم قال واعلم ان المعنى المعقول قد يؤخذ من الشيء الموجود كما  
 عرفنا ان افدنا نحن عن الفلك بالبرهه والحق صورته  
 المعقولة وقد تكون الصورة المعقولة غير مأخوذة من البرهه  
 بل بالعكس كما ان العقل صورة بناسه تحتها ثم يوجد بها  
 فلا يكون وجدت فمقلنا ها ولكن عقلنا ما وجد في نسبة  
 الكل الى العقل الاول الواجب الوجود هو ذاته فانه يعقل ذاته  
 وما يوجبه ذاته ويعلم من ذاته كيفية كون الخبر في الكل  
 فتتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام  
 المعقول عنده فهو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود وانه  
 عنه عالم بان هذه العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب  
 الذي يعقله خبرا ونظاما ثم قال ولا تظن انه لو كانت العقولا  
 عنده صور وكثرة كانت كثر الصور التي يعقلها اجزا لانه  
 وكيف وهي يكون بعد ذاته ثم بقي لنا النظر في حال وجودها

معقولة

معقولة انما تكون بوجوده في ذات الاول كما للوارث التي تلحقه  
 او يكون لها وجود معارق لذاته وذات غيره كصور ومفاوطة  
 على ترتيب في صفة الربوبية او من حيث هي موجودة في عقل  
 او نفس اذ عقل الاول هذه الصور انتهت في انهما كان فيكون  
 ذلك العقل او النفس كل منوعة لتلك الصور المعقولة هـ  
 وتكون معقولة له على انه فيه ومعقولة من الاول على انها عنه  
 ويعقل الاول من ذاته انه مبدل لها فيكون من جملة تلك المعقولات  
 ما المعقولة منه ان الاول سبب له بالواسطة بل يفيض وجوده  
 عنه اولا وما المعقول منه انه سبب له توسط فهو تفيض عنه ثانيا  
 ثم قال كاد اجعلت هذه المعقولات اجزا ذاتة عرفه تكثرا  
 جعلتها الواح ذاتة عرفه لذاته ان لا يكون عنه من جهتها  
 واجب الوجود للامثلة يمكن الوجود وان جعلتها امور اتقاربه  
 لكل ذات عرفه من الصور الا فلاطونية اي فانه قد ابطالها في عقل  
 مستقل في اخر المقالة السابقة وان جعلتها موجودة في عقل واحد  
 ان مدورها عن الاول تعالى ليس على ما قلنا من انه اذا عقلها  
 خبرا الوجودها لا معاني نفس عقله للخبر ولا متسلسل الامر لانه يحتاج  
 ان يعقل انها عقلت وكذلك الى ما لا نهاية له وذلك محال في نفس  
 عقله للخبر فاذا قلنا للمعقلها وجدت ولم يكن معها عقلا اخذ  
 ولم يكن وجودها الاتعقلات فانا نكون كانا قلنا لانه عقلها اولا  
 وجدت عنه وجدت عنه انتهى وتخير هذا الاخير ان يقال  
 وان جعلها موجودة في عقل عرفه ان مدورها عن الاول ليس على ما قلنا  
 من انه تعالى يعقل نظام الخير ولا يقتسم صورته المعقولة صورة  
 الموجودات لانها نفس عقله للخبر اذ لم يسبق لها صور معقولة عنده

لها



حتى تكون هذه تابعة لمعانيه انه قد تقرر ان الحق تعالى يعقل ذاته  
وما يوجبها ذاته ثم يوجد وادراك العقل وما فيه من الصور  
لم يسبق لها صور معقولة عنده تعالى كان العقل وما فيه من الصور  
المعقولة نفس عقله الخبير فتكون كائنا قلنا لانه عقلها لمعانيه الخ اي  
يلزم تقليل الشيء بنفسه وهو باطل بخلاف ما اذا سبق لها صور  
معقولة عنده فانه حينئذ يقال لانه عقلها عنده على هذا الترتيب  
او جدها على هذا الترتيب وهو صحيح وما على القول بانها حال  
كونها معقولة لا توجد الا في عقل فيلزم احدا الامر من اما تقليل  
الشيء بنفسه او التسلسل لانه ان لم يسبق لها صور معقولة في الاول  
وان سبقته فهو الثاني لان الصور لا يصح ان يكون في غير عقل لانه  
خلاف الفروض من وجودها فيه يحتاج الى عقل اخر سابق وهكذا  
الى غير نهاية والله اعلم والله التوفيق ثم قال فيلزم ان يتجهد  
جهدا في التخلص عن هذا التشبيه وتوقف ان لا تكثر ذاته  
ولا يقال بان يكون ذاته مأخوذة مع امثاله ممكنة الوجود فانها  
من حيث هي علة لوجود ريد ليست بواجبة الوجود بل من حيث  
ذاتها انتهى والذي يفهم من هذا الكلام هو انه اختار الاحتمال  
الثاني وهو ان تلك الصور لو احق فانه لكونه بقدر الجواب  
عما يرد عليه بقوله ولا يقال الخ اي ان ذلك غير مضر لانما يلزم  
على تقدير كون الذات مأخوذة مع امثاله ما لا من حيث هي  
فاللزام غير محذور والمحدور غير لازم وكل ما كان مختاره هذا  
الاحتمال الثاني كان المراد بقوله من غير ان يتكرر في جوهره  
بما الخ يعني الاحتمال الاول اي في كونها اجزا الان في الارقسام  
مطلقا ولا شك ان الصفات متاخرة عن الذات تابعة لها فلا

يتكرر

يتكرر الذات في جوهره معلولا يقصود في حقيقة ذاته بصورها  
لتحقق الذات بعد وكما وعلم هذا القول او تصور الخ او فيه  
بمعنى الواحد على قول الشاغر الى حماستنا ونفسه فقد يدل  
انه روي ونفسه بالواو كما في معنى اللبيب وفي بعض النسخ  
هنا وبتصور بالواو اي هنا فالعطف للتفسير ان لو كان او  
للتقسيم مرارا باحد لما في كونها اجزا وبالاخر في الارقسام  
لزم ان يكون مختاره احدا الاختيار بين الباقيين لاخصار  
الحق عنده في احد هذه واللازم باطل لانه باطلهما  
اما المثل الاطلافي منه ففي فصل مستقل معقود لذلك  
واما الارقسام في عقل ففي هذا الفصل من غير تفرع  
للجواب عما يرد عليها فظهر ان المراد في كونها اجزا كما  
به فيها من عقله من قوله ولا نطق ان الصور الكثيرة  
التي يعقلها فتكون اجزا لذاته الخ واذا بطل الاحتمالات  
الثلاثة فلم يبق الا الاحتمال الذي نفرضه للجواب  
عما يرد عليه وهو الارقسام فهو المراد في الشقا كالاشا  
رته فتوافقا وبالله التوفيق العليم العلام واما الثاني  
فلان صاحب المباح يقل عنه انه قال في الاشارات  
الشي من حيث هو هو ان اقتضا امرامعيا يكون  
مختلجا اليه بذات لا يوجد بدونه انتهى وقد قال  
في المعيات الشفا والعللة لذاتها تكون موجبة للمعلول  
والحق تعالى عنده بوجوبه بالذات للمعلول الاول  
فيلزم ان يكون كماله الذاتي موقفا على المعلول واللازم  
باطل شرعا وكشفا بل وعقلا ايضا كما تبين انه تعالى

ج

في



كامل بالذات وبالله التوفيق نور الارض والسموات  
**وهو** قد تضمن ما نقلناه من نصوص الشيخ قدس  
 سره التصريح بحدوث العالم في غير ما يمنع منها قوله  
 ان الممكن يستحيل عليه الوجود ان لا فليبق الا ان يكون  
 اذ لا عدم ومنها قوله والعالم محدث والله كان ولا شيء  
 معه وانه امر ثابت بالشرع والكشف اما الشرع  
 فاقرب ما يستدل به هذا الحديث المذكور انما اعني  
 كان الله ولا شيء معه وهو رواية غير البخاري وامر بانه  
 البخاري في كتابه بيا الخلق من صحيحه فيلفظ كان الله  
 ولم يكن شيء غيره ورواية الحافظ اي بكر احمد بن ابراهيم  
 بن اسماعيل الاسماعيلي في مسنده الصحيح الذي  
 هو مستخرج على صحيح البخاري بلفظ كان الله قبل  
 كل شيء والمال في الكل واحد واما الكشف فلما مر قوله  
 ومن لم يكن له هذا الادراك فقد حرم العلم والمعرفة  
 التي اعطاها الشهود والكشف ومعنى كون العالم  
 محدثا انه كان بعد ان لم يكن بعدية وما تية متوالية  
 ان بعدية لا يجمع البعد معها التقدير بتأخر عنه  
 لا في زمان محقق كتأخر اليوم عن الاسر فان قلت  
 الزمان من الاشياء المكينة فان كان عدمه متقدما  
 على وجوده فقد نفا زمانيا الزم ان يكون الزمان يجرى  
 حال عدمه وهو محال قلت لا يلزم ذلك الا اذا كان  
 عدم الزمان المحقق الذي هو مقدار حركة الفلك  
 يتقدم ما قبل وجوده في زمان محقق واما اذا كان في زمان

موهوم

موهوم فلا الزمان معنا وهي والدليل عليه قوله  
 صلا الله عليه وسلم في صحيح البخاري كان الله ولم يكن  
 شيء غيره فان الزمان المدلول عليه بكان هنا توهمي  
 والا لكان اخو الحديث مناقضا لاوله لان الزمان  
 المحقق شيء نعم انه مقدار الحركة المستلزم للمتحرك الذي  
 هو الفلك المستلزم للعقل الاول الذي هو عليه عند  
 وهذه كلها اشياء متمايزة للمحقق تعالى وقد دل الحديث  
 على نفي الغير ازلا مطلقا لوجود هذه الاشياء المتمايزة  
 لكن اللازم باطل بنص من لا ينطبق عن المعوي ان هو  
 الاوحي يوحى والوحي محال عليه التناقض والخطا  
 فاللزم مثله فالزمان المدلول عليه بكان توهمي  
 والتوهمي لا ينافي نفي الغير مطلقا ازلا واما صح  
 نفي الغير مطلقا ازلا كان الزمان المحقق حاد ثا  
 بالمعنى المذكور اي ان عدمه متقدم على وجوده  
 لا في زمان محقق فقد ما يستحيل معه اجتماع  
 المتقدم والمتأخر بل الزم محذور ويلزم من حدوث  
 بعد المعنى حدوث الحركة والمتحرك والعقل الاول  
 ايضا بعد المعنى لان الكل اعيان وبالله التوفيق  
 مغلب الدليل والنتائج **وهو** لا يلزم من القول  
 بحدوث العالم حدوثا زمانيا بالمعنى المذكور تقطيل  
 الجود الا لى كثرته القايلون بعدم العالم لان الجود  
 عرفوه بانه افاده ما يلزم من يلزمي للعوض والارض  
 وقد تبين ان العالم محدث بالنظر الصحيح والكشف

م



المبرج المويدي بالشرع المعصوم عن الخطأ وهو عين  
 الدليل على افادة الوجود للعالم فيما لا يزال هو الجود  
 الذي هو افادة الوجود ما ينبغي لمن ينبغي له افادته  
 الحكمة من حيث ان الافاضة بحسب الاستعداد لا  
 يجاد في الارز لان العالم لو كان مستعدا في الارز  
 لا فاضة الوجود لا فادة الحق الوجود بحسب لانه تعالى  
 جواد بالاتفاق لكنه لم يوجد في الارز شرعا وكشفا  
 فلم يكن مستعدا للوجود في الارز وكلما كان كذلك  
 لا يصح ان يكون الا يجاد في الارز جودا لان افاضة  
 الوجود على غير المستعدة لا يوافق ولا يصدق  
 عليه انه افادة ما ينبغي لمن ينبغي له الوجود  
 هو لا يجاد فيما لا يزال لانه الموافق لحكمة الحكيم  
 ذي الجلال فانقلب القبطيل عليهم وبالله التوفيق  
 الكبير المتعال تبصرة ذهب السليون الى ان  
 العالم وهو باسوي الله تعالى وصفاته من الغوام  
 والاعراض حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعدية  
 حقيقة وهي التي لا يجامع العمل فيها البعد وهذا  
 هو المراد بالحدوث الزماني ولهذا يقال للثكلون  
 ان العالم حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعدية  
 زمانية بالمعنى المذكور والحق تعالى عندهم  
 متقدم علوا لعالم لا بالزمان بل هو قسم سادس  
 من التقدم غير الاقسام الخمسة المشهورة ويلازمه  
 تقدما ذاتيا ويريدون به تقدما لا يجامع فيه التقدم

المتأخر

المتأخر وليس بزما في لعدم وقوع المتقدم في الزمان  
 والحكا يسمون تقدم الحق تعالى على العالم ايضا تقدما  
 ذاتيا لكن لا بالمعنى المواد للثكلين فان التقدم الذي  
 عندهم يجامع المتقدم فيه المتأخر بالزمان ولا يحسن  
 يسبقه بالذات ولهذا قالوا بان العالم محدث بالحدوث  
 الذاتي ايمانه مسبوق بوجود الفاعل سبقا ذاتيا  
 وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وهو يستلزم تقدما  
 عدمه على وجوده تقدما بالذات ويقارنه بالزمان  
 قال الفيلسوف ابو نصر محمد بن محمد ابن طرخان القا  
 راي الملقب بالمعلم الثاني في النصوص من مائمه نص  
 الماهية المعلولة كما عن ذلك ان ثبت ولما عن  
 غيرها ان توجد في الامر الذي عن الذات قبل الامر  
 الذي ليس عن الذات فلما هية المعلولة ان لا توجد  
 بالقياس اليها قبل ان توجد فهي محدثة لا يزمان  
 تقدم انتهى وقال الفيلسوف ابو علي حسين بن عبد  
 ابن سينا في المقالة السادسة من الغيات الشفا  
 ان العلة الذاتية للشيء التي لها وجود ذات الشيء  
 بالفعل يجب ان يكون معه لا يتقدمه في الوجود  
 نعمتا يكون زواله مع حدوث المعلول ثم قال  
 واذا تقرر هذا فاذا كان شيء من الاشياء ذاته سبب  
 الوجود شيء اخر دايما كان سببا له دايما مادامت  
 ذاته موجودة فان كان دايما الوجود كان معلوله  
 دايما الوجود فيكون مثل تقدمه من العمل اولي

في

الله



بالعلية لانه يمنع مطلقا لعدم الشيء فهو الذي يعطي  
 الوجود التام للشيء وهذا هو المعنى الذي ليس به ابعاء  
 عند الحكم وهو ان ليس الشيء بهذا ليس مطلقا فان  
 المعلول له في نفسه ان يكون ليسا وان يكون له عن  
 علته ان يكونه ان ينسبوا الذي يكون للشيء في نفسه  
 اقدم عند الذهن بالذات لا بالزمان من الذي  
 يكون من غيره فيكون كل معلول ايضا بعد ليس  
 وان لم يكن بعديه بالزمان كان كل معلول محدثا  
 وان لم يطلق بل كان شرط المحدث ان يوجد زمان  
 ووقت كان قبل فمطل للمجيب بعده اذ يكون  
 بعديه بعدية لا يكون مع القبيلة موجودة بل  
 تكون مما يرة في الوجود لانها زمانية فلا يكون كل  
 معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده زمان  
 ويسبق وجوده لا بحالة حركة وتغير ونحن لا نقاس  
 في الاسماء انتهى موافق من عليه الاستاذ جلال الدين  
 محمد الدواني في حاشية على الشرح الجديد بقوله  
 ويتوجه عليه ان المعلول ليس في نفسه ان يكون بعد  
 كما ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة احتيا  
 في كل طرفي الوجود والعدم الى العلة انتهى واعترض  
 عليه غيره ايضا بما قلناه ان الممكن متساوي النسبة  
 الى الوجود والعدم فكما ان وجوده يكون من الغير  
 كذلك عدمه ايضا من الغير فلا يكون من ذاته وايضا  
 لو كان عدمه مقتضي ذاته لكان متمتعا بالذات وقد

فرضنا

وقد فرضنا ممكنا بالذات هذا خلفا انتهى والجواب  
 ان قوله في نفسه مقابل لقوله عن علته فليس المراد منه  
 ان المعلول من حيث هو قابل للطرفين له في نفسه  
 ان يكون معدوما حتى يرد ما اوردناه بل المراد انه قد  
 باعتبار ذاته وحدها بلا علمنا له ان يكون معدوما  
 وهو صحيح لان الوجود للممكن ليس ذاتيا بالضرورة  
 بل مستفاد من الواجب فاذا نظر اليه وحده اي من  
 غير اضافته اليه الواجب المفيد له الوجود لم يكن له  
 وجود ومستفاد ايضا فكان معدوما في نفسه  
 اي مجردا عن علته وجوده يوضحه انه قال في المقالة  
 الثامنة من المهمات الشفا ساير الاشياء غير واجب  
 الوجود لا يستحق الوجود بل هي في انفسها ومع قطع  
 انافتها الى واجب الوجود مستحق التقدم فذلك كما  
 في انفسها باطلة وبه تعالى حقة وبالقياض الى الوجه  
 الذي يليه حاملة فذلك كل شيء هالك الا وجهه  
 انتهى ويريد ومنو حانه قاله في اواخر المقالة  
 الاولى من المعينات النجاة واعلم انه كما ان الشيء قد يكون  
 محدثا بحسب الزمان كذلك الشيء قد يكون محدثا  
 بحسب الذات فان المحدث هو الكائن بعد ما لم يكن  
 والبعدي كالقبلية قد تكون بالزمان وقد تكون  
 بالذات فاذا كان الشيء له ذاتة ان لا يجب له وجود  
 فهو باعتبار ذاته وحدها بلا علمنا لا توجد وانما هو  
 بالعلة والذي بالذات قبل الذي من غير الذات فيكون



ان كل معلول في ذاته او لانه ايسر وعن العلة ثانيا انه ايسر فتكون  
 كل معلول بعد ثاني ذاته وان كان ثلاث في جميع الزمان موجودا  
 مستقيما لذلك الوجود عن توجده في وقت واحد لان وجوده  
 من بعد لا وجود بعده بالذات انتهى والحاصل ان الممكن لما كان  
 وجوده من غير فلا شك انه اذا قطع النظر عن الغير واعتبر  
 ذاته من حيث هو مجرد عن العلة لم يكن له وجود قطعا  
 فان صرح العقل حاكم بان وجوده انما كان مستفادا من الغير  
 لاجل انه ليس بوجوده في حد ذاته اذ لو كان له وجود في حد  
 ذاته لم يكن للغير ان يوجد له لانه ايجادا حقيقيا يكون تحميلا  
 للحاصل قبل وهو محال فلامه الى هنا لا حيلة فيه وانما الخلا  
 في قوله ان المحدث بالذات موجود في جميع الزمان مستقيما  
 لذلك الوجود عن توجده فان القول بان المفعول وجوده  
 بعد وجود العلة بمدية بالذات ومقارن له بالزمان  
 لا يتم الا ان يستفاد من الوجود عن توجده ان لا وهو غير  
 صحيح لان كونه المفعول مسبوقا بوجود الفاعل مستفاد ايتا  
 يستلزم سبق عدمه على وجوده مستفاد ايتا والتقدم  
 بالذات هو تقدم المحتاج اليه على المحتاج وهو محض التقدم  
 بالعلية والتقدم بالطبع وحيث لا محال للعلية فهو تقدم  
 بالطبع والمقدم بالطبع هو ما لا يمكن ان يوجد التاخر  
 الا وهو موجود يوجد وهو ليسو المتاخر موجودا كالا واحد  
 والاشين وكلما كان عدمه متقدما على وجوده بالطبع  
 كان جزئيا ايتا قطعا فلا يكون الواجب علة ثابتة  
 بسيطة وموثر في المفعول الاول فلا اشكال في ثباته

خلاف

وهو خلاف مداهبهم وصيراجهم وما يقال من ان العلة الثانية  
 هو ما يحتاج اليه الممكن في وجوده فيكون الامكان لكونه سببا  
 للاحتياج خارجا عن تعريف العلة وكذا الاحتياج والتاثير  
 والوجوب السابق على ما تقر وعنده من ان المفعول ما يمكن فاعا  
 الى العلة فواجبه العلة فوجب توجدهما لا يجدي تفعلنا  
 لان خروجهما من تعريف العلة لا يستلزم انتفاا اشتراطها  
 في التاثير في نفس الامر فان العلة وان سميت بسيطة بعد  
 الاعتبار لا يكون موثرة الا بعد ثبوت تلك الامور وكلما كان  
 كذلك كان احتياج المفعول المقارن لعدمه سابقا على التاثير  
 فكذلك المقارن لوجود العلة عدم المفعول لا وجوده اذ لا شك  
 ان اليجاد مسبوق بوجود العلة اذ اليجاد الابعة الوجود  
 ووجود المفعول متلخر عن اليجاد او مقارن له والمتاخر  
 او المقارن لليجاد المتاخر عن الاحتياج المقارن لعدم متاخر  
 عن عدم الازلي تاخر حقيقيا لا بجماعة في الازل لا تاخر  
 بالذات بجماعة في الازل والالكان المفعول مستفيد للوجود  
 في وجوده بالفعل حالة كونه غير مستفيد منه بالفعل  
 وهو متاخر ومثار الغلط ان المفعول بعد استفادته الوجود  
 من العلة اذا قطع النظر عن علته كان معدوما في نفسه  
 في عين زمان وجوده من علته فيخرج ان يقال خيل في  
 ان عدمه متاخر منه في نفسه متقدم على وجوده من علته  
 بالذات مع مقارنته له بالوقت واما قبل استفادته الوجود  
 فلا مقارنته اذ لا يصح الافادة الا حال كون المفعول معدوما  
 بالفعل لان تقدم عدمه بالفعل على وجوده من شرطه التا

ير



اذ لو كان موجودا بالفعل الا حين الافادة والتأثير المتأخر عن المفعول  
 بالفعل المقارن لوجود العلة لم يكن وجوده مقارنا لوجود  
 العلة بل متأخرا عنه تأخرا حقيقيا لا يجامعه في الازل كما لا يجامع  
 بعده في الازل وان كان وجوده المستفاد من العلة مقارنا  
 لعدمه من نفسه بعد الاستفادة بالزمان مع تأخره  
 عنه بالذات فانكشف الخطا وبالله التوفيق نور الامين  
 والسموات والحمد لله رب العالمين تكمله القول بان المعلوم  
 الاول وما يقتضي بالذات او بالوسايط القديمة قد يمر  
 مستفيد الوجود من الواجب اذ لا مبني عليه ان جميع ما لا  
 بد منه في وجود ممكن ما حاصل في الازل ولعلنا اجعلنا التأخير  
 عن الازل مستلزما للمحالات وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون  
 المعلوم الاول متأخرا عن الازل كما بنا بعد ان لم يكن بعدية  
 ذاتية بالمعنى المراد عند المتكلمين فوكلهم ان قدرة الباري  
 تعالى ازلية بالاتفاق والعالم ممكن الوجود في الازل  
 والالزام الانقلاب من الانتفاع الذاتي الى الامكان وهو محال  
 بالضرورة فوجب ان يكون العالم ازل لولا تأخره عن الازل  
 ثم حدث لزوم ترك الجود وهو مناقضة الوجود وبالله  
 من الكالات على الممكنات مدة غير متناهية وهو محال  
 على الجواد الحق الكريم مع المطلق ومع ذلك فاما ان يحدث  
 من غير حدث واما ان يمتنع الكلام اليه حتى يلزم التسلسل  
 قلنا لا تعطيل للوجود زمانا فردا فعلا عن مدة غير متناهية  
 لا نالنا نقول بتأخر المعلوم الاول عن الواجب تعالى مدة  
 لا مديدة ولا قصيرة وانما نقول بتأخر المعلوم الاول عن الواجب

تعالى

تعالى تأخرا ذاتيا بالمعنى المراد للمتكلمين وهذا يتحقق بان  
 يكون وجوده تابعا لوجود الواجب تعالى بلا يوتن وامتداد  
 ذاتي بينهما ولا يتوقف عليهما ان يكون بين الواجب تعالى وبين  
 المعلوم مدة لا طويلة ولا قصيرة فعلا عن مدة غير متناهية  
 ولا تعطيل للوجود في ذلك اذ لا تعطيل لما يتحقق اذا استعد  
 الممكن للوجود الازلي ولا يقطع الوجود وحيث لا استعداد  
 للممكن في الازل لما من لزوم التناقض فلا تعطيل للوجود  
 في ترك الوجود اذ لا لا تعطيل في ترك ايجاد المحال مطلقا  
 ولا لا تعطيل في ترك خلق الطوفان فان قيل العقل الاول  
 وسنه يظهر انه لا انقلاب لو منوح ان للمادة بعد خمسة  
 الف سنة مثلا ممكن الوجود في الازل بمعنى انه ممكن في الازل  
 ان يوجد في وقته لا في الازل ولا انقلاب في ذلك بالاتفاق  
 فكذلك نقول في المعلوم الاول انه ممكن في الازل ان يوجد  
 في الوقت الوهمي التابع للازل من تمام عليه ولا يلزم التسلسل  
 لعدم احتياج الموهوم الى موقر ولا المرجح بلا مرجح لكون  
 استعداد الممكن موجبا لتعلق الارادة بايجاد في ذلك  
 الوقت الموهوم التابع للازل ولا كون الزمان موجودا حال  
 عدمه لان الموهوم لا وجود له في الخارج ومع ذلك يصح للعقل  
 ان يحكم بتقدم بعض اجزائه على بعض على تقدير وجوده  
 ولا يتوقف على ان يكون له راسم بوجوده في الخارج كما لا يتوقف  
 الاستعداد المكاني الموهوم على ذلك مع صحة حكم العقل بتقدم  
 بعض اجزائه على بعض على تقدير وجوده واذا جاز تأخر المعلوم  
 الاول عن الواجب تعالى تأخرا ذاتيا بالمعنى المراد عند المتكلمين



من غير استلزام شيء من المحالات تبين ان المقارنة الازلية  
غير واجبة عقلا فالجزم بوجود المعية لا بمعنى التبعية  
دعوى بغير دليل تام عقلي واما الشرع فهو شاهد لنا  
كان الله قبل كل شيء والقبولية فيه هي التقدم الذاتي للمني  
المراد عند المتكلمين بدليل رواية البخاري كان السموات  
شيء غيره وروية غيره كان الله ولم يكن شيء معه والشرع  
معصوم من الخطا والعقل يحيط ويصيب فتبين ان ما ذهبنا  
اليه من تاخر المعلوم الاول عن الواجب تعالى تاخر اذ انما  
بالمعنى المراد عند المتكلمين هو الواقع في نفس الامر  
لا ما ذهبتم اليه من مقارنته للواجب تعالى في الازلية  
التوفيق القائل وبالحق ابرئناه وبالحق نزل والحمد لله  
العالمين **فصل في تأييد قلة ابن سينا**  
في الهيات الشفائية ان يعلم ان المعادنة ما هو مقبول  
من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشرع وتصديق  
حبر النبوة وهو الذي للبدن عند البعث وقد بسطت  
المشروعية الحق التي اتانا بها نبينا محمد صلي الله عليه وسلم  
حالة السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو  
مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة  
وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس للثان  
للافتقار انتهى وهذا اعتراف منه بالحق من ان النبي صلي  
الله عليه وسلم يأتي بما لا يدرك بالعقل من طريق الفكر والقياس  
بل بملكه بقبلة العقل ويصدق به بنور الايمان الكاشف  
له عن صدقه من غير ان يكون له عليه دليل بالفكر وليس

ذلك الا لان الله تعالى قد ابدى انبياءه ورسله بنور يكشفون  
بما هو فوق طور العقل من حيث افكارها ولا يدركه غيرهم  
الاعتدائهم اتباعا كما لا فؤد ثم فيما شأ الله ان يريهم واذ انبت  
انعمة ما لا يدرك الا بنور النبوة اختصا ما المعيا وبنور الولاية  
ارتابوا فنقول قد قال الصادق الامين محمد خاتم النبيين  
صلي الله عليه وسلم وعليهم اجمعين ان الله كتب مقادير الخلق  
قبل ان يخلق السموات والارض بخمسين الف سنة واما علم  
في صحيفه المجمع على صحته وهو نص على تاخير خلق السموات  
والارض عن كتابة المقادير هذه المدة المديدة وهذا اما لا  
سبيل الى اسبابة الامر طريق الشريعة فانكم ذهبتم على ان  
المعلوم الاول وما يصدر عنه بالذات او بالوسائط المتقدمة  
قديم فلهذا اذهبتم على قدم العقول المشورة والافلاك  
التسعة ولو كان كما زعمتم لما تاخرت السموات عن العقل  
الاول بقليل فمنا عن هذه المدة لكن ما تاخرت بنص  
صريح صريح لا تقبل التأويل فيبطل قدمها ويبريده ومنوها  
قوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة  
ايام وفصلها في قوله تعالى قل انكم لتفكرون بالشيء خلق  
الارض في يومين الى ان قال وقد ركبها اوقاتا في اربعة ايام  
ثم قال ثم استوي الى السماوي فخلق الى ان قال ففصلها في  
سبع سموات في يومين وعن مجاهد ان يوماني الستة ايام كان  
ستة مما تعدون وكلما كانت السموات كذلك بطل قدمها واذ  
بطل قدمها بطل قدم الوسائط المتقدمة عليها والاستلزام  
قدم بقية العقول والسموات وقد تبين بطلان اللازم فكذا



الملزوم ولا قابل منكم بالفرق فظهر ان ما ذهبتم اليه من قدم  
 العقول والافلاك بالقياس الفكري ليس ما صدقته النبوة  
 او سكنت عنه بل ما كذبته به النبوة بالنص والالتزام  
 وما كذبته الشيوخ المقدسون عن الخطا باطل فان العقل يخطئ  
 ويصيب والوحي بحال عليه للخطا واد ابطال قدم العقل الاول  
 وما بعده كالسموات بطل القول يكون الحق تعالى موجبا  
 بالذات فالعالم حادث متاخر الوجود عن وجود الحق تعالى  
 تاخر احقيقيا والله فاعل بالاختيار وبالله التوفيق وفي  
 الاعلان والاسرار **توجب** اذا اراد الحكم بالمعية التي لا تلتا  
 البعدية الذاتية عند المعية بمعنى التبعية اي ان  
 وجوده لمعلول الاول تابع لوجود العلة حاصل بعده  
 بلا يون وامتداد زمانى بينهما كما قال اهل التفسير  
 في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان معنى اصطحاب العسر  
 واليسر ان العسر مروي باليسر لا بحالته متبوع له انتهى  
 بقريبه ان ابن سينا قال في الفصل الرابع من المقالة  
 التاسعة من الهيئات الشفا ما قصه ووجود ما يوجد  
 عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده انتهى كانت  
 البعدية الذاتية عند كالبعدية الذاتية عند  
 المتكلمين لان المعلول الاول اذا كانت معيته للاول تعالى  
 بمعنى التبعية كان وجوده بعد وجود الواجب بعدية  
 لا يجتمع فيها القبل البعد والبعدية بهذا المعنى بعدية  
 زمانية في الحقيقة عند الحكم لكن الزمان هنا هو محض  
 وليس بالزمان الذي هو مقدار حركة الفلك فان الزمان

الذي

الذي هو مقدار الحركة له واسم وجود في الخارج عند فهم  
 وهو لان السيار المنطبق على الحركة التوسعية راسم  
 في الخيال امتدادا باستقراره وعدم استقراره وابن سينا  
 لم يذكر في مقابل البعدية الذاتية الا البعدية الزمانية  
 التي يكون فيها وجود المعلول مسبقا بوجود زمان هو مقدار  
 حركة الفلك لا مطلق الزمان الشامل لمقدار الحركة  
 والوهمي المحض ومعلوم انه لا يلزم من كون المعلول الاول  
 فوق الزمان بمعنى مقدار الحركة ان لا يكون بعد الواجب  
 بعدية زمانية بالزمان الوهمي موضحة ان العقل الثاني  
 والفلك الاول معلولان للعقل الاول فهما موجودات  
 بايجادهما ولا ايجاد الا بعد الوجود فليس مع العقل الاول  
 وتاخرين له في الوجود لان كانا صادقين معه من الواجب  
 تعالى بلا واسطة او موجودين بايجادهما قبل وجوده وكل  
 فهما محال فهما معه بمعنى التبعية كما مر انهما معلولات  
 فلا بد ان يكونا متاخرين عنه بالبعدية الذاتية بالمعنى  
 المراد للمتكلمين اعني التي لا يجتمع فيها القبل البعد وهي  
 بهذا المعنى هي البعدية الزمانية عند الحكم وليس لازما ان  
 حقيقيا قبل الفلك الاول والعقلين فهو زمان ولا معنى  
 محض وهو الذي يقول به المتكلمين فيصير النزاع لفظيا  
 فالمعلول الاول حادث اي كائن بعد ان لم يكن بعد بحقيقة  
 لا يجتمع فيها القبل البعد سواء سميناها البعدية ذاتية  
 او زمانية موادا بالزمان فيها الزمان الموهوم وان كان قبل



الزمان بمعنى مقدار حركة الفلك وبالله التوفيق الحي المتيوم  
**تليها ان الاول** قال الامام جلال الدين محمد الزاوي  
 في شرح العقائد العنصرية استدله الفلاسفة على مذهبهم  
 بانه لا يخلو من ان يكون جميع ما لا بد منه في وجوده يمكن بلطول  
 في الازل او لا فان كان الاول لزم وجوده ذلك الممكن في الازل  
 لا متناهي تحلقا معلول عن علته التامة وان كان الثاني فاذا  
 حدث ممكن فاما ان يكون حدوثه من غير حدوث امر اخر  
 فيلزم وجود الممكن بدون تمام علته واما ان يكون بسبب  
 حدوث امر اخر فينقل الكلام اليه حتي يلزم التسلسل  
 والجواب اما مختار الشق الثاني وهو ان جميع ما لا بد منه  
 في وجوده ممكن ما غير حاصل في الازل لان امكان وجوده الازلي  
 اجماعا مستعداده لان يكون وجوده ازليا كما كانه من جملة  
 ما لا بد منه حيلينه وهو غير متحقق لما تبين ان لحياله  
 المقارن لعدمه المتقدم بالطبع على وجوده سابقا على التأثير  
 المتاخر عن وجود الموتر فلو كان وجوده ازليا لكان مقارنا لعدمه  
 المقارن لوجود الموتر فاذا اشر فيه الفاعل والحالة هذه فاما  
 ان يوتر في وجود الحاصل قبل المقارن لعدمه او في بقايه  
 فان كان الاول لزم تحصيل الحاصل قبل لا بعد التتميم  
 وان كان الثاني لزم اجتماع التقيضين وهو مستفناه في  
 اصل وجوده عن الفاعل مع احتياجه اليه بالضرورة فلو  
 فاذا حدث ممكن فاما ان يكون حدوثه من غير حدوث  
 امر اخر قلنا بل لا امر اخر وهو محي الوقت الموهوم المعين

ويعلم انه لا يجامه فيه بمقتضى استعدادة قولكم فننقل الكلام  
 اليه حتي يلزم التسلسل قلنا غير لازم لان ذلك الوقت لكونه  
 موهوما محض لا وجود له في الخارج فلا يحتاج الي موثر مع ذلك  
 يجمع للعقل الحكم بتقديم بعض اجزائه على بعض على تقديره  
 جوده ولا يتوقف ذلك الحكم على ان يكون الاستعداد الموهوم  
 راسما موجودا في الخارج وهو لان النسالة المنطبقة على الحركة  
 التوسعية الراسمة في الخيال امتدادا ابدليا ان العقل يجمع  
 حكمه بان الامتداد المكاني الموهوم من دبر العالم الغير المتناهي  
 بعض اجزائه يتقدم على بعض على تقدير وجوده مع انه  
 لا راسم له ولا يشتهل بمخارجها بالاتفاق ولما كان الحال  
 اللازم من التأثير الازلي ومعلوم ان جملة ما لا بد منه  
 ارتقاء الموانع وكان محي الوقت الموهوم المعين الذي هو  
 يقتضيه استعداد الممكن رافعا للمانع لتحقيق التاخر  
 الزماني المصحح للتاثير كان لذلك الوقت المعين الموهوم  
 مدخل في وجود الممكن وان كان من الامور المعدومة اذ لا  
 موثر للمعدومية قد يكون لها مدخل في وجود الاشياء كما قلنا  
 المانع وبالله التوفيق الاول الاخر المحيط بالمانع والمعدوم  
 العالمين **الثاني** قال شارح التجريد عند قول الحاشي الثاني  
 بعد التأثير عند وجوده بجميع جهات التأثير يجب وجود  
 المعلول مانصه والافلتراض وجوده معه في زمان غير  
 معه في زمان اخر فوجوده في ذلك الزمان ان كان لا مبرور  
 في الزمان الاخر لم يكن مستجعا ما لم يستجنا مستجعا وان لم يكن  
 لا مبرور ترجيح احد المتساويين على الاخر لا مرجح لان الترجيح

هي

ع

عل



الحاصل من الفاعل مشترك بين الزمانين فهذا يدفع ما قيل  
من انه لم لا يكون هذا ترجيحاً بلا مرجح من المختار وانما  
عنده بعضهم انما المستحيل اتفاقاً هو الترجيح بلا مرجح لانا  
نفرض ان ارادته او قهراً لكونه من شرائط التأثير  
موجود في الزمانين معاً فلا يتصور منه ترجيح مخصوص  
بأحد الزمانين وانه باطل بديهية واتفاقاً انتهى والجواب  
اننا قد بينا استحالة مقارنة وجود المعلول بوجود الفاعل  
في الازل لاستلزامه تحصيل الحاصل او اجتماع التبعين وكما  
كان كذلك لم يكن الفاعل مستحقاً لشرائط التأثير  
في الازل اذ من شرائطه امكان الوجود الازلي للمكان  
ولا امكان له ثمة كائنين فظهر ان وجوده في الزمان الموهوم  
المتأخر عن الازل لا يؤول لموجود وهو استعداده للمنتقب  
للوجود في ذلك الوقت لا قبله ولا بعده ولا يلزم ترجيح  
أحد المستويين على الآخر بلا مرجح لان الترجيح الحاصل  
من الفاعل يتحقق ارادته بالتأثير فيه في ذلك الوقت  
المتأخر عن الازل تابع للعلم التابع لاستعداد الحيز المجعول  
وهو المرجح الازلي متعلق الارادة بأحد الزمانين علمي  
الخصوص والحاصل ان فرض العلة مستحقة في الازل  
للتأثير الازلي فرض محال لموقف التأثير الازلي علمي  
امكان الوجود الازلي للمكان وقتبين انه لا امكان  
له فلا تأثير اذ لا تلازم مقارنة وجود المعلول مع الفاعل  
ومنه يظهر الخلل في قوله التجريد ولا يجيب مقارنة العدم  
انتهى لانه يشترح جواز مقارنة وجود المعلول لوجود العلة

في الازل

في الازل وقد تبين انه لا جواز لذلك ثم قال الشارح لا يقال  
وجود المعلول عنده وجود العلة اعم من ان يكون وجود العلة  
مقارناً لوجود المعلول او يكون مستعداً له لانا نقول  
اذا وجد الفاعل بجميع ما يتوقف عليه تأثيره فاما ان يوجد  
المعلول مقارناً لوجود فاعله او بعده يرفان فان كان الاول  
ثبته ما ادهينا وان كان الثاني فلا شك ان الزمان ينقسم  
ويمكن وجود المعلول في بعض اجزائه اذ لا سبيل الى اختلافه  
بعد تمام العلة ووجوده بعد هذا الزمان معاً كما قد قبله  
ترجح بلا مرجح بل نقول وجوده مقارناً لوجود فاعله ممكن فوجد  
بعد وجود فاعله ترجح بلا مرجح والجواب ان عدم تخلف  
المعلول عن الفاعل المستجمع بجميع ما يتوقف عليه تأثيره مسلم  
لكن لا اجتماع للايجاد في الازل كما تبين ان اذ كان الازلي  
وجود المعلول مقارناً لوجود فاعله بل انما يمكن بعد وجود  
فاعله بعدية لما خاتمة بالمعنى المراد عند المنكبين من غير  
بره وامته اذ يبينها وكما كان كذلك لم يكن وجوده بعد وجود  
فاعله بعدية خاتمة بالمعنى المذكور ترجحاً بلا مرجح بل ترجحاً  
لمرجح هو اقتضا استعداد الازلي الغير المجعول وجوده  
في ذلك الوقت المتأخر عن وجود فاعله تأخر اذ انما بلا  
امتداد يليها فتبين ان الصحيح ان وجود الفاعل مستعقب  
لوجود المعلول ومستعقب له بالاختيار التابع للعلم التابع  
للمعلول فلا يكون وجود المعلول مقارناً لوجود الفاعل  
بل بعده بعدية خاتمة بالمعنى المذكور وبالله التوفيق  
وهو القبول الشكر ثم قال الشارح فان قيل الضرورة



فأما بان إيجاد العلة للعلول لا يكون الابد وجودها ووجود  
 العلول المتعارفا للإيجاد أو متأخر عنه فيكون متأخرا عن وجود  
 العلة قلنا كونه الإيجاد بعد وجود العلة المستقيمة لجميع ما يتوقف  
 عليه التأثير معدنية زمانية ممنوعة انتهى والجواب  
 أن فرض العلة مستقيمة لجميع ما يتوقف عليه التأثير معدنية زمانية  
 ممنوعة في الازل يستلزم إمكان الوجود الازلي للعلول بالضرورة  
 وقد بين أنه محال لاستلزامه اجتماع التقييد أو تحصيل الخال  
 وكلما كان كذلك لم يكن الفعل مستقيما إلا عند استبعاد الاستدود  
 للوجود وذلك في الوقت وهو المسمى المتأخر عن الازل بل هو  
 متأخر حقيقيا لا في الازل وكلما كان كذلك كان الإيجاد بعد وجود  
 العلة معدنية زمانية بالمعنى المراد عند المتكلمين وهو في معنى  
 البعدية الزمانية لا ما يريد الحكما بالبعدية بالذات وبإسناد التوقف  
 ذي الرتبة ربيع الدرجات انقطاع ووصول قد تضمن بانقلناه  
 من تصور الشيخ قدس سره أنه قيل بأن الله تعالى فاعل الإخبار  
 لا أنه فوجه بالذات للعلول فإن قلت فوجه قوله في المقدمة  
 مسيلة أقول بل الحكام الإرادي لكن لا أقول بالاختيار فإن الخطاب  
 بالاختيار الوارد إنما ورد من حيث النظر إليها لمكن معني عن  
 علمته وسببه انتهى قلت وجهه أن الاختيار في اللغة هو ألا  
 ننقأ والامتناع للنسب على غيره فهو بهذا المعنى أطلق في القرآن  
 في قوله تعالى ولقد اخترناهم على علم على العالمين وربك  
 يخلف ما يشاء ويختار ويقتضي الاختيار بهذا المعنى ترجيح  
 ذلك المختار وتقدمه على غيره وهو الترجيح فروع الاحتمال  
 ولا شك أن الممكن من حيث هو متفرد عن علته وسببه أي بالنظر

إلى إمكانه

إلى إمكانه الذاتي مجردا عن علته وسببه المرجح لوجوده على غيره  
 قابل للطرفين من الوجود والعدم وكلما كان كذلك صح الترجيح  
 فصح الاختيار بهذا المعنى وأما بالنظر إليه غير معني عن علته  
 وسببه بل ما حوته عنها أي بالنظر إليه من حيث سبق العلم  
 بالوقوع أو الازال وقوعه فهو ما واجب الوقوع أو منتهى الوقوع  
 وقوع ولا احتمال بعد الوجوب أو الانتفاء فلا ترجيح كالمختار  
 فلا اختيار بمعنى الترجيح لاحدا المحتملين مع بقا الترجيح إلا إذا  
 بالنظر إلى الاحتمال الذاتي فإنه لا يفارقه طال الشيخ قدس سره  
 في الباب ~~سبب~~ خلاف المعلوم وقوعه محال والامر وإن كان  
 ممكنا بالنظر إليه فليكن يمكن بالنظر إلى علم الله فيه لوقوع  
 احدا لا مكانين واحده المسبب لا المعية بلونه فلا بد من كونه  
 وما لا بد من وقوعه لا يمتنع بالإمكان بالنظر إلى هذه الحقيقة  
 انتهى وقال في الباب ~~سبب~~ إذا الاستحالة كانت الامكان لا يعارضها  
 طريقة عين ولا يصح خروجها منه لزم له المرجح معها لأنه لا بد أن يمتنع  
 ما بعد الممكن من وجود وعدم انتهى يوضحه قوله تعالى ان يشاء عليم  
 وبات بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز أي يمتنع ولا يلحق  
 الاستماع الا عند إمكان الازدياد والائتيان بخلق جديد لكنهما  
 لهما بقا بل الواقع الترجيح للوجود إلى أجل المسمى مع النفس على  
 أن الامكان ما فارقته ولذا قلنا في ان يشاء عليم أي الناس  
 وبات باخرين وكان الله على ذلك قدير فإن المقدمة فروع الامكان  
 مع أن الواقع ترجيح الانتفاء وقال الشيخ قدس سره في المحاضرة الرابعة  
 في الباب ~~سبب~~ وأما بالنظر في صلاح المكينات الذي لمعه الحضرة فاعلم  
 أن المكينات إذا انظر لها من حيث ذاتها لم يتعين لقبولها من الأطراف

دي



طرف يكون بما اوتي فيكون الرب ينظر الى الامام في حتمها فيبرز ذلك  
المكان فيه لانه لا يبرزه الا يستحقه ويرفعه بالمرقة التي تليق به  
بما في وسعهم ان يقبلها ليس غرض ذلك فلهذا اتري بعض المكائن  
مقدم على بعض وتتأخر وتقلو وتسفل ويتلون في احوالهم  
تخلقه من ولاية وعزل وصناعة وتجارة وحركة وسكون واجتماع  
واقتراق وما اشبه ذلك وهو تليق بمكائن في مكائن في غير  
ذلك ما يتقلب انتهى في البابلات العالم علي الحقيقة هو الله الذي  
عالم ما يستحقه الاعيان في حال عدمها وبرز بعضها عن بعض  
هذه النسبة الاجالية فعمل سبحانه ان ما يتقيد من المكائن ليس  
لا يمكن عنده ان يوجه اليوم ولا في غد فانه من تمام خلقه تعيين  
وفاته وهو القدر وهي الاقدار في موافقة الابدان فهو سبحانه  
مخلوق من غير حكم قدر عليه في ذلك والمخلوقات تطلب الاقدار  
بذا انها فاعطى كل شئ خلقه الخ وقال في البابلات ومن تمام المعرفة  
بالله ما اخبرنا به على السان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من تحوله تعالى في الصور في موطن التجلي في الوارد في الصحيحين  
وغيرها منها رواية مسلم بلفظ ثم يرفعون رؤسهم وقد تحوله في  
سورة التمر واه فيها اول مرة قاله وذلك اصل قلبنا في الاحوال  
ظاهرا وباطنا وكل ذلك لله تعالى في النفس الرجا في الظالمين  
الماكا تبين قبل وكذا كان تعالى هو في شونه العالم بحسب ما يقضي  
الترتيب الحكيم فشان عند لا يمكن ان يكون الا في غده وشان اليوم  
لا يمكن ان يكون الا في اليوم وشان امس لا يمكن ان يكون الا في  
امس هذا ممكن كله في النظر اليه تعالى ايم من حيث سبق علمه  
بأحد الوجهين فاما بالنظر الى الشان ايم من حيث النظر اليه بمرى

عن علته

عن علته وسببه فيمكن ان يكون في غير الوقت الذي يكون فيه  
لوشا الحق ايم لجوار المشيئة بالنظر الى الامكان الذاتي وما في شية  
تعالى يختص ايم بوجه لاحد المحتملين بعد سبق العلم بأحد ما تعالى  
الله من ذلك بل ليس كشيئة الاتفاق واخذ ليس غيره لانه لا تتعلق  
الاعلى وفق العلم الا لزم وقد تبين في العلم الخا المتطرفين فلا تتعلق  
لها الا به فتعلقها واخذ ليس غيره **ثم قال** الله تعالى له الاسما  
الحسني وهي تطلب العالم والحاصل لا ينبغي ولا بد من العالم ان للما  
الالهية فطلبه وتبيننا لك ان معقولية كونها تاما هي بتقوية  
كونها العاقل من حيث هو في هذا العالم ومن حيث الاسما الحسني التي  
تطلبها العالم لا مكانه لظهور آثارها فيه يطلب وجود العالم فلو كانت  
الاسما موجودة اما بالطلب وجوده في العالم لا مكانه ويساله الا  
الحسني لظهور آثارها وبما يسال الا في ليس له وجودا لما تالك  
فالاسما الالهية لما التعريف فيها يتصرف ولها يتصرف وهي عني  
عن العالمين في حال تصرفه لا بد منه فانظر ما تعجب الامور في نفسه  
انتهى **فان قلت** ما معنى قوله قدس سره ليس لشيئة تعالى  
الاتفاق واحد مع تصريحه بان اتفاق حكم الارادة من شئ الى شئ قال  
في حضرة الامان من البابلات ما من وقت يمر عليك هنا لانظر  
فيه ممكن معني يظهر في الوقت الثاني الاوتقاره في شية برة  
مرج في الوقت الذي لم يقم به شية وجوده اذ لو لم يكن مرجا  
يوجد في الوقت الذي قلنا انه لم عليه فلم يوجد فيه فصار رجا  
كل ممكن مرجا في حال عدمه وان كان عدمه لما زلا كما ان يقول  
لنسه وجوده مرج وهذا من اعجب دقائق المسائل ان فكرت فيه  
فتوقع حكم الارادة على حكم العلم ولقد اقل في لادناه فجا بطرف

يق

سما



الزمان المستقبل في تعليق الارادة والارادة واحدة العين ه  
 فاستقل حكمها من ترجيح بقا الممكن في شئيه بثبوته الي حكمها بترجيح  
 ظهوره في شئيه وجوده فبذلك حركة الحقيقة قدسية مفرقة ه  
 اعلمها حقيقة الامكان التي هي حقيقة الممكن انتهى وقال في الباب الثاني  
 وقوله تعالى انه عني عن العالمين معناه عن وجوده فان العالم  
 في حال بثوبته يقع به الاكتفاء والاستغناء عن وجوده لانه وفي  
 الالوهية حقها بما كانه ولا يطلب المكملات واقتضارها الي فوق  
 الحالات وارادة انه تدفق حاله الوجود كما ذاقته حال عدمه فانه  
 بلسانه ثبوتها واجيب الوجود ان يوجد احيانا فالبكون العلم  
 لها فوقا فوجدها لاله هو القوي عن وجودها وعن ان  
 يكون وجودها دليل عليه وعلامة على ثبوته بل عدها  
 في الدلالة عليه كوجودها فاقوي شئ راجح من عدم او وجود  
 حصل به المقصود من العلم بالله فلهذا علمنا ان غناه بجملة  
 عن العالم عني غناه عن وجود العالم وهو ه حقيقة  
 دقيقة غريبة لا تصاف الممكن بعدم في الازل كونه الازل  
 لا يقبل الترجيح وكيف قبله عدم الممكن مع ازليته مع ازليته  
 وذلك انه في حقيقته هو حقيقة ممكن لنفسه يستوي في حقه  
 المقبول للممكن فافهم من فهو مرجح فالترجيح يلحقه على الممكن  
 الازل في حال عدمه وانه منقوت بعدم مرجح والترجيح في المرجح  
 الذي هو اسم الفاعل لا يكون بقصد له لذلك والقصد حركه  
 معنوية يظهر حكمها في كل قاصد بحسب ما يعطيه حقيقة فان  
 كان محسوسا فخر خير او شغل خير وان كان معقولا ازال المعنى  
 وابته معنى وتقل من حال الي حال فلهذا معناه وحدة تعلقاتها

بالشي

بالشيء لادام العلم بمتعني بيلها به فاذا افتضح العلم امتثال حكمها  
 من ترجيح شئ الي ترجيح شئ اخر امتثال اليه مع وحدة تعلقاتها  
 في المستقبل اليه ايضاً ولما حصل له الانتقال على وفق العلم اختيار  
 جازم لا تردد فيه وهو المعنى بوحده التعلق وتقدداً فزاده  
 التعلقات بحسب الانتقال المتعربة على العلم لا يباين الوجود  
 بعد المعنى وبالله التوفيق في كل ميسر ومقني واذا سمعت  
 ما نقلناه من كلامه ظهر لك ان الاثبات بالنظر الي الامكان  
 التي لا يباينها والممكن وان تعبه بالنظر اليه من حيث سبق  
 العلم الازلي بامر معين من الامرين والحكم فمصحح فارتفع  
 كلاميه الثاني وبالله التوفيق الثاني وصلى  
 قال العارف بالله المحقق نور الدين عبد الرحمن بن نظام الدين  
 احمد انه شئ ثم الجاي قدس سره في الدرة الفاخرة ذهب  
 المليون كلام الي ان الله تعالى قادري بجمع هذه ايجاد  
 العالم وتركه فليعلم شئ منها لا رما لذاته بحيث يستحيل  
 انكاره عنه واما الفلاسفة فافهم قالوا ايجاد العالم  
 على النظم الواقع من لوازم ذاته فمتنع خلوه عنه  
 فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لا اعتقادهم لم نقصات  
 وانكروا العالاياب وعما منهم انه الكمال التام واما كونه تعالى  
 قادراً بمعنى ان شاعل وان شام يفعل فهو متفق عليه بين  
 الفريقين لان لا اذ هو الجان مشية الفعل الذي  
 هو العيني والوجود لا يمتلئ له الكروم الصفات الكالمة  
 له فيستحيل الاتكالك بغيرها فقدم الشرطية الاولى واجب  
 صدقه ومقدم الثانية متفق الصدق وكلتا الشرطيتين



صادقتان في حق الباربي سبحانه واما الصوفية قدس الله  
اسرارهم فيستغنون له تعالى ارادة زائدة على الذات والعلم بالنظام  
الاكمل واختياره في ايجاد العالم لكن لا على النحو المذكور المتصور من  
اختيار الخلق الذي هو تردد حواشي بين امرين كل منهما ممكن الوقوع  
عنده فيترجح عنده لغيره على غيره فائدة او مصلحة يتوخاها  
فمثل هذا يستلزم في حقه تعالى لا يحد في الذات والصفات  
وامر او امر عليه بنفسه وبالاشياء واحد فلا يصح له ان يتردد ولا  
احتمال حكيمين مختلفين بل لا يمكن غير ما هو المعلوم في نفسه  
قالا اختيار الله في كل شيء في الجبر والاختيار المعلومين للناس  
وانما معلوما فلهذا قد تردد في وجودها او لم يلزم من جهة في عزمه  
علم ازلا وابد او بترتبة ترتيبا لا اكمل منه في نفس الامر وان حق  
ذلك على الاكثرين فالاولوية بين امرين يتوق المتعدد اما في نفس  
الامر فالواقع واجبه وماعداه مستحيل الوجود **فان قلت**  
**قد استدل المرعي في رحمه الله تعالى في شرحه للتفسير بانه**  
**تعالى لم يزل يري كيف مد الظل ولو نشأ الجملة ساكنة ولم**  
**يعد على ذلك الحق سبحانه لو لم يشأ ايجاد العالم لم يظهر وكان**  
**له ان لا يشأ فلا يظهر قلت قولهم ان لا يشأ يقع صحيح وقد وقع**  
**في الحديث ما لا يشأ لم يكن ولكن صدق الشرطية كما سبق لا تتغير**  
**صدق القدم او ما كانه فلا يشأ فيه قاعدة الاجاب فضلا عن**  
**الاختيار الجازم المذكور في قوله في الابدان لكل العالم كان له**  
**ان لا يشأ فلا يظهر اما التي الجبر المعلوم للعقولة المصنعة**  
**واما لانه سبحانه باعتبار ذاته الاجدية عن العالمين بالصورة**  
**متفقون مع الحكا في امتناع صدق مقدم الشرطية الثانية**

مخالفة

مخالفة معهم في اثبات ارادة زائدة على الذات بالنظام الاكمل  
واختياره في ايجاد العالم فصحح واما ما عداه ايهم من انهم موافقون  
الحكا في امتناع صدق مقدم الشرطية الثانية الذي هو عدم  
المشيه للايجاد ازلا فهو لا رمة له بحيث يستحيل انفا كما  
عن العلم لا يستحيل انفا كذا العلم عن الذات انتهى **اقول**  
**وبالله التوفيق** واما عداه اي الصوفية من انهم مخالفة  
الحكا في اثبات ارادة زائدة على الذات والعلم بالنظام الاكمل  
واختياره في ايجاد العالم فصحح واما ما عداه ايهم من الغمريين  
فقوة الحكا في امتناع صدق مقدم الشرطية الثانية الذي  
هو عدم المشيه للايجاد ازلا فهو لكونه مخالفا للصوفية  
غير صحيح وكانه قدس سره لم يستوعب الفتوحات مطالعة  
ولم يستحضر محل الشاهد منه والام لا يمكن يعمدوا الى الشيخ وامامه  
ما عداه اليهم بعد رويته بضميمة في غير ما موضع بعد ذلك **لما**  
**فان قلت قد يكون فهم هذا من كلام القوي في التتمعات**  
**الذي نقله عنه محمدا المذكور بعد قوله واما الصوفية اي**  
**قوله فان قلت الخ قلت لا لانه في هذا الكلام على ما عداه**  
**ايهم اذ ليس فيه الا في التردد وان كان حكيمين مختلفين بالظن**  
**اي ما سبق به العلم الازلي حيث قال بل لا يمكن غير ما هو المعلوم**  
**المراد في نفسه وهو صحيح من اقواله في شرحه في الفتوحات وغيره**  
**حيث قال في باب الحج ما يكون منه تعالى الا ما سبق به العلم وقال**  
**في الباب الثالث خلاف المعلوم بحال الوقوع ومن قوله في الباب الرابع**  
**خلاف المعلوم وقوعه بحال الخ وقال في الباب الثالث وما في مشيئة**  
**تعالى الله عن ذلك بل ليس مشيئة الاتعلق واحد ليس غيره**

ل



كما مر منه ومع هذا قد قال وما قيله هذا الخلق بالنظر اليه تعالى  
 واما بالنظر الى الشأن فيمكن ان يكون في غير الوقت الذي يكون  
 فيه وقال في الباب ٤٩ من وكان الحق تعالى موصوفا في الازل بانه  
 عالم قاهر رايه يمكن من ايجاد الممكن لكن له ان يظهر في صورة ايجاد  
 وان لا يظهر وقال في الباب ٥٥ له حكم الارادة في وجودي هو ايجاد  
 بفعل ما يشاء وقال ايضا في الباب ٥٥ ان الممكنات اذا نظر لها  
 من حيث ذاتها لم يتبين لقبولها طرف من الاطراف يكون به  
 اوله فيكون الرب ينظر الى الاصلح في حقها فيبرز ذلك الممكن فيه  
 وقال في هذا ايضا ما رتقا كل شيء ممكن موجبا في حال عدمه  
 وان كان عدمه له ازالا كما ان قبوله لشيئية وجوده موجبا لهذا  
 قال اذا اردناه انما يظرف الزمان المستقبل في تعلق الارادة  
 انتهى وهذا انصرح باختيار الحق تعالى وحدوث العالم وبان  
 مقدم الشرطية الثانية واقع في الازل وقدم تفرجه في غير  
 ما موضع من الفتوحات غير هذا بان العالم محدث وقال في الباب ٥٣  
 والتاريخ في ذلك مجهول مع حدوث العالم بلا شك فانه لا يصح  
 له رتبة التقدم لانه مفعول به او جوده عدم مرجح بوجوده  
 مرجح لان الامكان له من ذاته فالترجيح لا يزال له انتهى وكما  
 كان كنهه كانه المشيئة الازلية التي ليس لها لا تعلق واعد  
 متعلقه ازالا بان كان الممكن في حالة عدمه الاصيل الازلي ايجادا  
 في الازل فلم تكن متعلقة بايجاد العالم الا فيما لا يزال على الترتيب  
 الحكمي الموجود والنظام الاكبر للشيء فلا يكون الارادة للايجاد  
 في الازل لازمة له تعالى بحيث يستحيل انقضاءها عنه وان كانت  
 انواع حين يقع واجبا وبعدها مستحيلا كان وجوب الواقع

لا يكون

ولا يكون الا على وفق المشيئة وبعد التصريح بان العالم محدث شرعا  
 وكشفا وان بقا كل ممكن في حال عدمه صار موجبا ازالا تكرر المشيئة  
 الازلية متعلقا بالايجاد في الازل فالتوقع واجب الوقوع  
 في الوقت الذي عينه للتوقع العلم اتباع للمعول الذي لم يكن له  
 مستقبل الوجود الا فيما لا يزال وكلما كان كذلك كان تقدم الشرطية  
 الثانية واقعا في الازل لاستحالة ويا لله التوفيق القابل ان هذه  
 تذكرة في انشا الله الى ربه سيلا وانه الجامع قدس سره ما فهم من  
 كلام القوي في الصفحات ما حمله عليه ان عز الهم ما عز انهم  
 ناباه لم يرتفع ان يكون كلام الحق مع هذا الذين سعيهم في ان  
 قدس سره في مقدمة قلمي الى ارك على طاهره حيث قال قولهم ان ايشا  
 لم يقع صحيح ولكن صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم او امكانه  
 فلا ينافيه قاعدة الايجاب فضلا عن الاختيار الجازم المذكور وانت  
 تعلم ان محروقه صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم ولا انه  
 كما قال لكنه ثبت بالشروع المنصوم من الخطا والكشف الموبد بالشر  
 ان العالم محدث وبما شاهد اصدق عند المؤمنين وكلما كان كذلك  
 كان القول بالايجاب باطلا وكذا القول بالاختيار الجازم اذا فسر  
 بارادة الايجاد في الازل واما الاختيار الجازم بمعنى انه لا يكون منه  
 تعالى الا ما سبق به العلم بعد القول بان العالم محدث فهو صحيح  
 عليه شرعا وكشفا وعقلا فتقدم الشرطية الثانية في قوله صلى الله  
 عليه وسلم المروي في مسند ابي داود وغيره ما شاء الله كان وما لم يشأ  
 لم يكن واقع في الازل بدليل قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاري  
 كان السور لم يكن شيئا غيره فقول القوي قدس سره ان هذا الذي  
 مد ظله التكويني على الكاينات كان على سبيل الارادة والاختيار لقوله

ع



ولو شاء لا بالذات على ما هره فالعالم محدث والله فاعل بالاختيار وانما  
الحق لا يكون منه الا ما سبق به العلم الازلي وبالله التوفيق الحق العزيز  
الولي ثم قال المجازي قدس سره اعلم ان المتكلمين بل الحكا ايضا اتفقوا  
على ان القديم لا يستند الى الفاعل المختار لان فعل المختار سبقه  
بالصدق الى الابد مقارن لعدم ما تقدم ليجاده ضرورة فالمشكوك  
اثبتوا اختيار الفاعل وذهبوا الى نفي ال اثر القديم والحكا اثبتوا  
وجود ال اثر القديم وذهبوا الى نفي الاختيار واما المصوفية قدس  
السرورهم فهم حوزوا الاستناد ال اثر القديم الى الفاعل المختار  
وجمعا بين اثبات الاختيار والقول بوجود ال اثر القديم فانهم  
قالوا اذا اكتشف الصريح ان الشيء اذا اقتضى امره انما لا بشرط  
وايدعيه وهو المسمى بغير او ان اشتمل على شرط او شرطه في عين  
الذات كالنفس والامانات فلا يزال على ذلك الامر ويدوم له  
ما دامت ذاته كالقلم الاعلى فانه اول مخلوق حيث لا واسطة  
بينه وبين خالقه يدوم بدوامه انتهى **اقول** هذا القول الى  
المصوفية لا يساعد كلام الشيخ على الذين قدس سره تقدم  
نصوصه في الفتوحات في حدوث العالم وقال في انشاء الدوار  
العالم لم يكن موجودا في عينه ثم كان من غير ان يكون بديته  
وبين موجد رمان يتقدم به عليه فيتاخر هذا عنه فيقال  
فيه بعد او قبل هذا وانما هو متقدم بالوجود كمتقدمه من  
على اليوم فانه في غير زمان لانه في نفس الزمان فعدم العالم  
لم يكن في وقت لكن اليوم يتقبل ان يكون وجودا في وجود  
المخلوق استنادا انتهى ولا شك ان تقدم امره على اليوم تقدم  
حقيق لا يجاب للماخريه المتقدم وهو في معنى الحدوث والروائي

عند الحكا

من الحكا وان لم يكن عند خلق المخلوق الاول زمان محقق فالعالم  
حادث عند الشيخ واتباعه قدس سره اسرارهم كان بعد ان لم يكن  
بمديه محققة وبمديه زمانية في المعنى لكن الزمان وهو لا حقيق  
وليعلم ان ما في شرح المواقف لا يخالف هذا فانه قال الله تعالى  
ليس بزمان اي ليس وجوده زمانيا اي مما لا يمكن حصوله الا في  
زمان **ثم قال** فاعلم ما ذكرنا ان تقدمه تعالى على العالم ليس  
تقدما زمانيا والالزم كونه واقعا في زمان بل هو تقدم ذاتي  
عند الحكا وقسم سادس منه ناك تقدمه بعد من اجز الزمان  
على وجهها انتهى **قال** الاستاذ الجلال الدواني في شرح  
عيون الخواصر ولا يبعد ان يسمى تقدما ذاتيا انتهى لكن لا بالمعنى  
المواد عند الحكا كما مر في تبصره وكلما كان بعدية العالم عن الحق  
معدية حقيقيته مع سميتها زمانية وان كان تقدم الحق تعالى  
على العالم فمما سادس عند المتكلمين او تقدمه ذاتيا بالمعنى  
المراد للمتكلمين يؤيده انه قال في شرح المواقف الحادث  
هو المسبوق بالعدم اي يكون عدمه قبل وجوده فيكون  
لوجوده اول هو اي الحادث بعدوم قبل ذلك الاول وهذا  
هو المسمى بالحادث الزماني انتهى ان لا شك ان العالم اذا كان  
متاخرا لوجوده عن وجود الحق تعالى فهو اليوم عن امره عند  
المتكلمين كالشيخ قدس سره كان وجوده في الدرجة الثانية  
من ال اثر فاول وجوده الدرجة الثانية اتفاقا وهو معدوم  
قبلها اعني في الدرجة الاولى التي هي ال اثر فمصر الحدوث الزماني  
الوهمي من غير زمان مقدور بينهما عند المتكلمين ايعز قسيتين  
ان التصوفية موافقون للمتكلمين في نفي ال اثر القديم بالمعنى



للحكام انهم موافقون له في اثبات الاحتيار الحق تعالى فلم يراه اياهم  
 من القول بوجود الاثر القديم لا يوافقته نصوصهم واما ما نقله من  
 مقتضى الغيب للصدق والقول في قدس سره وشرحه للشيخ  
 القناري رحمه الله تعالى من قوله افاد الكشف الصحيح الخ فاما ما  
 ابيده عن القلم الاعلى ودوامه لا ازله التي مر بها الى الصوفية  
 وذلك لان الكشف الصحيح افاد ان العالم لم يكن في عينه ثم كان  
 اياه متأخر الوجود عن وجود الحق تعالى فالحق حقيقيا كما هو الوجود  
 عن اسم كائين من نصوص صاحب الكشف الصحيح اما المحققين  
 الشيخ محيي الدين قدس سره وكلما كان كذلك كانت الارادة متعلقة  
 بالابتناء العالم في عدمه الاصيل الى الدرجة الثانية **قال**  
**الشيخ محيي الدين قدس سره** في مقالة المستوفى ان الله كان ولاشي  
 معه وهو يعلم ويريد ببقا المعلوم في العدم اي بوصف بالعدم  
 انتهى ثم تتلوه بليجاد المعلوم الاول في الدرجة الثانية وحيد  
 يقال افاد الكشف الصحيح ان الشيء اذا اقتضى من ذاته ايجالا بشرط  
 وجوده وابد على الذات بل بشرط او شروط هي من النسب والامنا  
 فانه التي ليست رابدة على الذات كتعلق الارادة كان ذلك الامر  
 ويوم بدوام الذات وهذا كما ترى ليس فيه الادوام نحو القلم  
 الاعلى اذا وجد لا ازلته وقد مره فاذا ذكره بعد من قوله فان قيل  
 اما اذا رجعتا وجه اتنا ولا حظنا مني القصد كما ينبغي علم بالضرورة  
 ان القصد الى ايجاد الموجود محال فلا بد ان تكون القصد متلونا  
 لعدم الاثر فيكون اثر المختار حادنا فطما انتهى كلام صحيح  
**واما قوله في الجواب** تقدم القصد على اليجاد كتقدم اليجاد  
 على الوجود في انهما بحسب الذات فيعوز مقارنتهما في الوجود زمانا

لان

لان المحال هو القصد الى ايجاد الموجود بوجود قبل وبالحلة فالقصد  
 اذا كان كائنا في وجود المقصود كان معه واذا لم يكن كائنا فقد يتقدم  
 عليه زمانا كقصدنا الى افعالنا التي فليس فيه على تقدير تسليمه  
 اثبات المدعي اذ ليس حية الا ان وجود المقصود لا يتوقف على شروط  
 وجودي لا يتأخر عن تعلق الارادة اذا تحقق التعلق وليس فيه ملل  
 اليهم من ان تعلق الارادة بايجاد نحو القلم الاعلى اذ في كيف وهذا لا يمنع  
 عنه الشيخ واتباعه قدس سره اسرارهم لنسبهم في عقله المستوفى  
 بان تعلق الارادة انما هو ببقا المعلوم في عدمه كما مر فتعلقها  
 بايجاد نحو القلم الاعلى انما هو في الدرجة الثانية عند الصوفية وهو  
 قوله بل قد وث لا بالاث القديم فسبحان الله لا اله الا هو العزيز الحكيم  
 عليان قوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقوله كن فيكون يدل  
 على ان اليجاد ملحق حال الارادة لا بمجرد الارادة وان وجود المراد يتبع  
 عليه من غير تراخ كما يفيد هذه الفا التفسيرية والترتيب وان كان من غير  
 تراخ كترتيب اليوم عليا من تقريبها غير المعية المرادة للحكام **وقد**  
**قال الشيخ قدس سره في الفتوحات**  
 كل علم يشهد الشرع لم هو علم فيه فلتعلمهم  
 وادخاله العقل فقل طور كذا انهم ما لم فيه ثم  
 وقدرة الايات في اول الكتاب وبالله التوفيق واليه ماب وقال  
 في الباب لا على انسمع قولنا كننا لوليا الذي ولا علم فيما يكون عن الصريح  
**قال الشيخ ابو الحسن الاسعري** الامام في كتاب الابان  
 الذي هو اخر مصنفاته ونقول ان كلام الله عيسى مخلوق والله لم يخلق  
 شي الا وقد قال له كن فيكون كما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان  
 نقول له كن فيكون **وقال** فخر الاسلام ابو الحسن علي بن محمد البغدادي



في كتابه في الاصول بعد ايراد قولنا في ما قولنا شي اذا اردناه ان نقول  
 انه كن فيكون هذا عندنا محمول على انه ان يصدق الامر بهذه الكلمة والتكلم  
 بها على الحقيقة لا يجوز عند اليجاد بل كلاما حقيقته من غير تشبيه ولا تظليل  
 وقد جرى سنته في اليجاد بمباداه الامر انتهى **وعن شمس الاية** المخرجي  
 في الاية ان المواقف حقيقة هذه الكلمة عندنا لا ان يكون مجازا عن التلوين  
 لانهم بعضهم فان استدلل به على ان كلام الله غير محدث ولا مخلوق لانه  
 سابق على المحدثات اجمع وحرف العا للتعقيب انتهى وقال الشيخ محي  
 الدين قدس سره في الباب الثاني الذي وصل اليه علمنا وواقفنا الانبياء  
 عليه ان البداهة افتتاح وجود الممكنات عن نسبة امراد الخطاب  
 لا يقع الا على عين ثابتة معدومة فالتبست عند هذا الخطاب بوجوده  
 الخ وقال في الباب الثاني اول كلام شمس الممكنات كلمة كن فظهر العالم  
 الا عن صفة الكلام الخ وبالله التوفيق ولي الانعام **خاتمة**  
 فورد فيها حديثا مسندا بذكر كرمي وقرعيا للومدين في الانباء  
 وبشرى ان شيخنا العارف بالله صفى الدين احمد بن محمد المقدسي الامل  
 المديني الانصاري قدس سره باجازه العامة من الشمس محمد بن  
 احمد الوالي عن شيخ الاسلام ابي زكريا بن محمد السنيكي القاهري  
 الانصاري عن شيخ الاسلام الحافظ الشهاب احمد بن محمد العسقلاني عن  
 البرهان ابي اسحاق ابراهيم بن احمد بن عبد الواحد القنوي البجلي ثم  
 المشيخي ثم القاهري عن المسند المروي بضر محمد بن الهادي بن ابي النصر  
 محمد الفارسي الامل الدمشقي ثم المروي عن جده ابي النصر محمد بن عبد الله  
 الشيرازي عن الحافظ ابي القاسم علي بن الحسن بن هبة بن عساكر  
 الدمشقي قال قراته الشيخ ابي الحسن عبيد الله بن ابي عبيد الله محمد بن  
 ابي بكر احمد بن الحسين البيهقي قراة عليه فاقوه **انا ابو عبد الله الحافظ**

هو محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري **انا ابو منصور محمد بن القاسم**  
**المكي انا** اسماعيل بن قتيبة **اخبرنا** الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه  
 وبه ابي ابي النصر بن حنبل رضي الله الشيرازي عن الشيخ محي الدين محمد بن  
 العربي قدس سره عن الحافظ ابي طاهر السلفي عن ابي عبد الله الكدادي عن الحافظ  
 ابي نعيم قال **اخبرنا** ابو بكر بن مالك **اخبرنا** عبيد الله بن احمد بن حنبل  
 حدثني ابي **ثنا** الامام محمد بن ادريس الشافعي المطلبي رضي الله عنه  
**انا** عبد العزيز بن ادريس عن ابن الهادي هو يزيد بن عبد الله بن ساسا  
 بن الهادي عن محمد بن ابراهيم عن عامر بن سعد بن عبد المطلب  
 رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذاق طعم  
 الايمان من رضي بالله ربا وبالاسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم  
 نبيا واخبرناه شيخنا قدس سره عاليا بدر جتين بسنده ابي الزين  
 زكريا عن المسند عن الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفزان عن ابي الشا  
 محمد بن خليفة النخعي ثم الدمشقي عن الحافظ شوق الدين بن عبد  
 المؤمن بن خلف الدمشقي بلجازه العامة عن ابي الحسن المويدي بن محمد  
 علي الطوسي **انا** فقيه الحرم ابو عبد الله محمد بن الفضل بن احمد العدي  
 الفارسي ثم النيسابوري سمعا **انا** ابو الحسن عبد الغافر بن محمد  
 بن عبد الغافر الفارسي ثم النيسابوري سمعا **انا** ابو احمد محمد بن  
 عيسى النيسابوري الملوذي **انا** الفقيه الرازي ابو اسحاق ابراهيم  
 بن محمد بن سفيان النيسابوري **انا** الامام ابو الحسن مسلم بن الحجاج  
 القشيري النيسابوري **انا** محمد بن يحيى بن ابي عمر المكي وبشر بن الحكم  
 قال **انا** عبد العزيز وهو ابن محمد الدراوردي ثله قال ومحمد رسول  
**قال** الامام النووي قال صاحب الترمذي يعني الحديث لم يطلب عن الله  
 تعالى ولم يجمع في غير طريق الاسلام ولم يسلكه الا ما يوافق شريعة محمد



